MOVING MINDS ALLIANCE

حشد التمويل المحلي لدعم تنمية الطفولة المبكرة في ظل الأزمات (ECDiC)

الملف القطري: سوريا

تحليل مؤسسي ومالي للقطاعات المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة في سياق الانتقال السياسي في سوريا

تم إعداد هذا التقرير لصالح: لجنة الإنقاذ الدولية
(Moving Minds Alliance)و (IRC)
تم الإعداد بواسطة: شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة
التاريخ: يناير 2026

حشد التمويل المحلي لدعم تنمية الطفولة المبكرة في ظل الأزمات (ECDiC)

الملف القطري: سوريا

تحليل مؤسسي ومالي للقطاعات المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة في سياق الانتقال السياسي في سوريا

تم إعداد هذا التقرير لصالح: لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) و(Moving Minds Alliance)
تم الإعداد بواسطة: شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة
التاريخ: يناير 2026

الشكر والتقدير

يعكس هذا الملف التعريفي الخاص بسوريا جهود العديد من الأشخاص الذين أسهمت مساهماتهم في تعزيز جودة هذا العمل وأهميته.

أود أن أتوجه بالشكر إلى نور جروج، التي قادت هذه العملية بالتعاون الوثيق مع مستشارنا الرئيسي، رايان بورغيس (Ryan Burgess) ، والذي أسهم نهجه التحليلي وتوجيهاته في صياغة هيكل هذا الملف وما يتضمنه من رؤى وتحليلات. كما نُعرب عن تقديرنا لكلٍّ من بنجامين فيف وكرم الشعار، لما قدّماه من أبحاث وخبرة مالية وفهم عميق للسياق، مما أضاف بُعداً أساسياً إلى التقرير بصيغته النهائية.

كما نتقدم بالشكر لزملائنا السوريين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ، ومؤسسة الآغا خان (Agha Khan Foundation) ، وصندوق دعم سوريا (Aid Fund for Syria) ، ومنظمة الرؤية العالمية – سوريا (World Vision Syria) ، ومنظمة الناس في حاجة – سوريا(People In Need Syria) ، ومنظمة بسمة وزيتونة ، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC – International Rescue Committee) ، على تعاونهم وتزويدنا بالمعرفة المحلية التي أسهمت في تعزيز دقة التقرير وفائدته.

لقد جاء هذا الملف ثمرةً لهذه الجهود الجماعية، ونحن ممتنون لالتزام كل من ساهم فيه.

المديرة بالإنابة
كاتي مورفي
دكتوراه، ماجستير الصحة العامة

جدول المحتويات:

أولاً.الملخص التنفيذي.....5
ثانياً. الجمهورية العربية السورية لمحة عامة- السياق.....6
أ. الخصائص الديمغرافية وانعكاساتها على تنمية الطفولة المبكرة(ECD).....6
ب. اتجاهات الإنفاق العام والقيود المالية.....7
ج. الاحتياجات الإنسانية، اتجاهات التمويل، والضغوط القطاعية.....8
د. التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (منذ 8 كانون الأوّل/ديسمبر 2024).....10
1.الحيّز المالي.....10
2. التطوّرات المحلية والدولية.....11
3. التداعياتُ على الاقتصادِ السياسيّ.....13
هـ. مستوى أولوية تنمية الطفولة المبكرة.....13
1.خارطة سياسات تنمية الطفولة المبكرة.....13
2. آلياتُ المساءلة.....14
ثالثاً. تمويل وتنفيذ تنمية الطفولة المبكرة.....15
أ. التمويل والحوكمة.....15
1.مستوى التخصيص والإنفاق.....15
2. القدرةُ على إنفاقِ الأموال.....15
3.الآثارُ على السياسات.....16
أ. قضايا التخصيص أو الإنفاق.....16
ب. سُبُلُ تحسينِ الإنفاقِ أو تنفيذِ الموازنة.....16
ب. مجالاتٌ مختارةٌ للتدخل.....17
ج. الجداول الزمنية لتطوير الاستراتيجية.....19
1.مراجعة وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة.....19
2.ورش عمل استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة (منتصف 2025).....19
3.دورات إعداد الموازنات الوزارية السنوية (بما في ذلك موازنة 2026).....19
4.دورات تخصيص التمويل الإنساني.....19
5. عنقود التعليم والفريق المحلي للتعليم(LEG).....19
6.تجدد انخراط البنك الدولي.....20
د. الخلاصة.....20
هـ. الملحقات.....21
الملحق 1: تحليل الموازنة.....21
1. **كفاية التمويل**.....21
2. **الكفاءة (كفاءة الإنفاق)**.....21
3. **الفعالية (مدى تحقيق النتائج)**.....21
4. **العدالة**.....22
5. **الشفافية**.....22
6. **المساءلة**.....22
الملحق 2: الوثائق المتعلقة بالمركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة.....23

أولاً. الملخص التنفيذي

تواجه سوريا أحد أشدّ التحديات عالميًا في مجال تنمية الطفولة المبكرة (ECD)، نتيجةً لارتفاع نسبة الفئة الشابة في المجتمع، والدمار الواسع في الخدمات الأساسية، والانهيار المالي العميق، وتراجع الدعم الإنساني. يشكّل الأطفال دون سن العاشرة ما يقارب 20 في المئة من السكان، إلا أن الأنظمة المسؤولة عن صحتهم في سن مبكرة، وتغذيتهم، وحمايتهم، وتعلّمهم قد تراجعت بشكلٍ ملحوظ .وعلى الرغم من زيادة القيمة الاسمية للميزانية الحكومية بالليرة السورية، فإن قيمتها الحقيقية تراجعت بشكلٍ كبير؛ إذ لا تتجاوز ميزانيات وزارات التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية مجتمعة بضع مئات من ملايين الدولارات—أي ما نسبته نحو 6 إلى 10 في المئة فقط من إجمالي الإنفاق العام. وبموازاة ذلك، شهدت آليات تمويل الاستجابة الإنسانية تراجعاً حاداً؛ فبينما ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين من 11.1 مليون عام 2020 إلى 16.5 مليون عام 2025، تراجعت معدلات الوفاء بالالتزامات التمويلية من 63% إلى 27%. نتيجةً لذلك، تواجه الخدمات المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة في مجالات التعليم، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي (WASH)تحديات حادة تشمل إغلاق المرافق، ونقص الكوادر، وضعف الوصول المجتمعي، وازدياد الفجوات وعدم المساواة، ولا سيما بالنسبة للأطفال في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها أو النازحة أو الفقيرة.

لقد أدّى الانتقال السياسي الذي حدث في كانون الأول 2024 إلى خلق فرص جديدة، لكنه في الوقت نفسه فرض قيودًا ملموسة. فلا تزال عمليات إعداد الموازنة مشروطة، حيث تم تجميد الإنفاق الاستثماري فعليًا بتخصيص ما نسبته "واحد من اثني عشر"، مما يحدّ من قدرة الوزارات على توسيع الخدمات أو إعادة تأهيل البنية التحتية .وفي غضون ذلك، تعكف كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارتي التربية والصحة، بدعم من منظمة اليونيسف، على مراجعة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة(ECD) ، والتي كانت قد صِيغت سابقاً دون أن تُبصر النور. وتُعد هذه المراجعة فرصة سانحة لتحديد الأدوار، وتعزيز التنسيق القطاعي، ومأسسة تنمية الطفولة المبكرة ضمن الموازنات القادمة، رغم استمرار التحديات المتعلقة بمحدودية القدرات التنفيذية وعدم استقرار آليات التنسيق.

تتمثل المعضلة الجوهرية على مستوى النظم العامة والإنسانية في غياب الرؤية المالية؛ إذ تفتقر الوزارات لوجود بند مخصص في الموازنة مستقل مخصص لتنمية الطفولة المبكرة (ECD)، كما تُحجب دفاتر الموازنة التفصيلية عن النشر، وتبقى التقارير الإنسانية مجزأة وتفتقر إلى إطار موحد. ونتيجة لذلك، يفتقر كل من الجانب الحكومي والشركاء إلى القدرة على رصد التدفقات المالية الموجهة لتنمية الطفولة المبكرة، أو تتبع مسارات إنفاقها، أو تحديد الفئات المستفيدة بدقة. ورغم وجود هياكل رقابية رسمية، إلا أنها تفتقر للاستقلالية الفاعلة، فضلاً عن أن الانسحابات المفاجئة للمانحين قد أدت مراراً إلى تقويض استمرارية الخدمات الأساسية المنقذة للأطفال.

على الرغم من هذه التحديات، ما تزال هناك خطوات عملية يمكن أن تعزز من كفاءة التمويل والتنفيذ. فعلى الصعيد الحكومي، من شأن الرفع التدريجي لحصص وزارات التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية والعمل ضمن الموازنة العامة، مع إدراج بنود فرعية مخصّصة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE)، وخدمات الأطفال من عمر 0–3 سنوات، وحماية الطفل، وصحة الأم والطفل، أن يرسّخ قدرًا أكبر من الاستدامة وقابلية التنبؤ المالي .وعلى صعيد العمل الإنساني والتنموي، يمكن للجهات المانحة إدراج مؤشرات لتنمية الطفولة المبكرة ضمن الأطر القطاعية القائمة، مع إيلاء الأولوية للتمويل متعدّد السنوات، وتوسيع نطاق النماذج الفعّالة من حيث الكلفة التي تُطبَّق حاليًا، مثل مساحات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) داخل المدارس، وبرامج دعم الوالدين المرتكزة إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية (PHC)، والإرشاد في مجالات تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال(MIYCN)، والنماذج المجتمعية لتنمية الطفولة المبكرة (ECD). كما أن إن اعتماد "وسم" بسيط في الموازنات مخصّص لتنمية الطفولة المبكرة عبر كلٍ من المنظومتين الحكومية والإنسانية يمكن أن يسهم بشكلٍ ملموس في تعزيز شفافية تتبع الإنفاق وعدالة توزيع الموارد، وتوجيهها نحو المناطق الأقل خدمة مثل شرق سوريا، وإدلب، وشمال حلب، وكذلك المحافظات الساحلية التي تشهد تزايدًا في مستويات الهشاشة.

وإجمالاً، تتخطى الاحتياجاتُ الحالية حجمَ الموارد المتاحة بمراحل؛ إلا أن ثمة فرصاً سانحة لتقوية الأنظمة، وتفعيل آليات المساءلة، وضمان حماية أطفال سوريا الأصغر سناً طوال أمد الأزمة وفي مراحل التعافي.

ثانياً. الجمهورية العربية السورية لمحة عامة- السياق

أ. الخصائص الديمغرافية وانعكاساتها على تنمية الطفولة المبكرة(ECD)

لا تزال سوريا تُصنَّف كدولة ذات حجم سكاني كبير نسبيًا؛ إذ تشير التقديرات الحكومية إلى أن عدد السكان المقيمين بلغ 29.6 مليون نسمة في عام 2022، موزعين على المحافظات الأربع عشرة (انظر الجدول 1).[1] وفي المقابل، تذهب تقديرات أخرى—مثل التوقعات الديمغرافية للأمم المتحدة لعام 2024—إلى أن إجمالي عدد السكان يقارب 24.7 مليون نسمة.

ويتسم الهيكل العمري للسكان بكونه فتيًّا بشكل ملحوظ؛ إذ يقع نحو 20% من السكان ضمن الفئة العمرية دون العاشرة، بينما تتجاوز نسبة من هم دون العشرين عامًا 40% (انظر الجدول 2). وتكتسب هذه "الطفرة الشبابية" أهمية استثنائية لقطاع تنمية الطفولة المبكرة (ECD)، إذ تعكس وجود شريحة واسعة ومتنامية من الرضع والأطفال الصغار الذين تتطلب احتياجاتهم في مجالات الصحة والتغذية والتعلم المبكر والحماية استجابة فورية، وذلك في ظل تآكل الحيز المالي، وتدهور البنية التحتية، واستمرار تداعيات الأزمة الممتدة.

الجدول الأول: عدد السكان (2022)

المحافظة	الإجمالي (1000)	إناث (1000)	ذكور (1000)
دمشق	١،٨٣٣	٩٣٣	٩٠٠
حلب	٧،١٢٠	٣،٥٦٣	٣،٥٥٧
ريف دمشق	٢،٣٢٧	١،١٦٢	١،١٦٥
حمص	٢،٦١٦	١،٣٠٨	١،٣٠٨
حماة	٢،٦٣٨	١،٣١٥	١،٣٢٣
اللاذقية	١،٣٩٥	٧٠٢	٦٩٣
إدلب	٢،٣٣٩	١،١٥٨	١،١٨١
الحسكة	٢،٠٤٥	١،٠٢٧	١،٠١٨
دير الزور	٢،٢٠٩	١،١١٠	١،٠٩٩
طرطوس	١،١٠٥	٥٥٦	٥٤٩
الرقة	١،٣١٥	٦٦١	٦٥٤
درعا	١،٥٢٥	٧٥٧	٧٦٨
السويداء	٥٦٤	٢٨١	٢٨٣
القنيطرة	٦٠٤	٣٠٦	٢٩٨
الإجمالي	٢٩،٦٣٥	١٤،٨٣٩	١٤،٧٩٦

المصدر: المكتب المركزي الحكومي للإحصاء

الجدول الثاني: الهرم السكاني (2024)

العمر	ذكور	إناث	الإجمالي	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية(%)
٤-٠	١،٢٥٥،٧٦٠	١،١٩٩،٣٢٧	٢،٤٥٥،٠٨٧	٪٩,٩٥	٪٩,٩٥
٩-٥	١،٠٢٨،٨٩٧	٩٨٣،٦١٢	٢،٠١٢،٥٠٩	٪٨,١٦	٪١٨,١١
١٤-١٠	١،٣٩٧،٨٦٤	١،٣٢٩،٩٦٣	٢،٧٢٧،٨٢٧	٪١١,٠٦	٪٢٩,١٦
١٩-١٥	١،٤٨٩،٦٠٥	١،٤٣٣،٨٠٥	٢،٩٢٣،٤١٠	٪١١,٨٥	٪٤١,٠١
٢٤-٢٠	١،٤٥٣،٧٣٤	١،٤٢٠،٩٤٠	٢،٨٧٤،٦٧٤	٪١١,٦٥	٪٥٢,٦٦
٢٩-٢٥	١،١٨٧،٥٨٤	١،١٥١،٩٤٣	٢،٣٣٩،٥٢٧	٪٩,٤٨	٪٦٢,١٥
٣٤-٣٠	٨٣٢،٠٣٤	٧٩٧،٦٢٦	١،٦٢٩،٦٦٠	٪٦,٦١	٪٦٨,٧٥
٣٩-٣٥	٧٣٥،٠٤٣	٧٣٢،١٩٧	١،٤٦٧،٢٤٠	٪٥,٩٥	٪٧٤,٧٠
٤٤-٤٠	٦٦١،٢٤٣	٦٨٤،٩٣٨	١،٣٤٦،١٨١	٪٥,٤٦	٪٨٠,١٥
٤٩-٤٥	٥٨٦،٧٤٩	٦٢٠،٣٨٧	١،٢٠٧،١٣٦	٪٤,٨٩	٪٨٥,٠٥

[1] لم ينشر المكتب المركزي للإحصاء المنهجية التي استند إليها في تقدير أعداد السكان؛ لذا ينبغي التعامل مع هذه التقديرات بعناية، خاصةً في ظل الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين والنازحين داخلياً

٥٤-٥٠	٤٩٠،٩٦٦	٥٣١،٥٧٧	١،٠٢٢،٥٤٣	٤,١٤٪	٨٩,١٩٪
٥٩-٥٥	٣٩٩،٨٦٨	٤٤٣،٥١٠	٨٤٣،٣٧٨	٣,٤٢٪	٩٢,٦١٪
٦٤-٦٠	٣٠٤،١٦٩	٣٤٩،٥٠٠	٦٥٣،٦٦٩	٢,٦٥٪	٩٥,٢٦٪
٦٩-٦٥	٢٢٠،٩٢٩	٢٦٣،٣٥٨	٤٨٤،٢٨٧	١,٩٦٪	٩٧,٢٢٪
٧٤-٧٠	١٤٥،٣٧٢	١٨٣،١٤٠	٣٢٨،٥١٢	١,٣٣٪	٩٨,٥٥٪
٧٩-٧٥	٩٢،١٤٦	١١٢،٩٨٧	٢٠٥،١٣٣	٠,٨٣٪	٩٩,٣٨٪
٨٤-٨٠	٤١،٥٠٢	٥٨،٣٥١	٩٩،٨٥٣	٠,٤٠٪	٩٩,٧٩٪
٨٩-٨٥	١٤،١٢٠	٢٥،٦٩٤	٣٩،٨١٤	٠,١٦٪	٩٩,٩٥٪
٩٤-٩٠	٣،٢٣٧	٧،٦١٣	١٠،٨٥٠	٠,٠٤٪	٩٩,٩٩٪
٩٩-٩٥	٣٣١	١،٠٦٢	١،٣٩٣	٠,٠١٪	١٠٠,٠٠٪
١٠٠+	١٠	٥٣	٦٣	٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	١٢،٣٤١،١٦٣	١٢،٣٣١،٥٨٣	٢٤،٦٧٢،٧٤٦	١٠٠,٠٠٪	-

***المصدر:** الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. التقديرات السكانية العالمية: مراجعة 2024 (وفق السيناريو المتوسط).*

ب. اتجاهات الإنفاق العام والقيود المالية

شهدت الموازنة العامة في سوريا ارتفاعاً حاداً بالقيمة الاسمية للميزانية الحكومية بالليرة السورية، في حين تراجعت بشكل كبير عند احتسابها بالدولار الأمريكي، وهو ما يعكس التدهور الحاد في قيمة العملة ومحدودية الإيرادات العامة. فقد ارتفعت الموازنة الإجمالية من نحو 754 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى حوالي 35.5 تريليون ليرة سورية في عام 2024، إلا أن قيمتها بالدولار بلغت ذروتها عند نحو 17–18 مليار دولار أمريكي في عام 2012، قبل أن تنخفض إلى حوالي 2.4 مليار دولار فقط في عام 2024 [2].

أما من حيث تنفيذ الموازنة، فقد ارتفع الإنفاق الفعلي من نحو 50٪ إلى 65٪ من الإنفاق المخطط خلال الفترة 2012–2015، ليصل إلى ما يزيد عن 85٪ إلى 95٪ خلال الفترة 2021–2023[3]. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات التنفيذ ضمن موازنة أصغر بكثير وأكثر تقييداً لا يعني بالضرورة تحقيق مستوى كافٍ من الإنفاق الاجتماعي[4].

يمثّل هذا الوضع المالي جملةً من التحديات أمام تنمية الطفولة المبكرة. فمنذ عام 2011، شهد هيكل الإنفاق تحوّلاً ملحوظاً نحو تكاليف الأمن والدفاع والإنفاق المرتبط بالحرب، في حين تراجعت الاستثمارات ومخصصات القطاعات الاجتماعية بشكل حاد[5]. فقد انخفض الإنفاق التنموي من نحو 46 في المئة من إجمالي الموازنة في عام 2011 إلى حوالي 15–18 في المئة خلال الفترة 2021–2022، قبل أن يتعافى جزئياً فقط ليبلغ نحو 25 في المئة في عام 2024[6]. كما شهدت موازنات قطاعي الصحة والتعليم تراجعاً كبيراً بالقيمة الحقيقية، في حين أسهمت التخفيضات المتتالية في دعم الوقود والكهرباء والخبز في تعميق مستويات الفقر لدى الأسر، مما حدّ من قدرتها على الاستثمار في رفاه الأطفال[7].

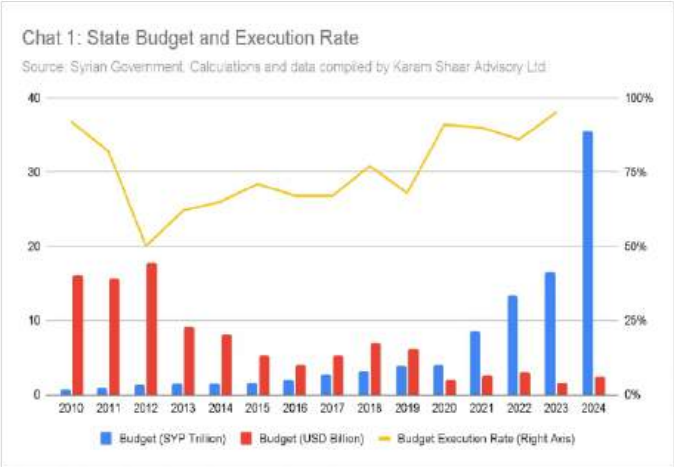

[2] تم احتساب القيم بالدولار الأمريكي باستخدام متوسط سعر الصرف في السوق الموازية لليرة السورية خلال السنة المعنية

[3] تم الحصول على الحسابات الختامية السنوية للدولة السورية من شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة

[4] نظراً للانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية بين عامي 2019 و2024، فإن ارتفاع معدل تنفيذ الموازنة لا يعني بالضرورة الالتزام الفعلي بالمخصصات. بل قد يعكس ارتفاع التكاليف بالليرة السورية نتيجة تدهور قيمة العملة، مما قد يجعل المخصصات تبدو وكأنها قد أُنفقت بالكامل، رغم أن قيمتها الفعلية بالدولار لم تتحقق.

[5] استناداً إلى تحليل شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة للموازنة العامة للدولة السورية

[6] شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، «نظام الأسد والموازنة: العيش وفق زمنٍ ورقي» رابط

[7] شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، «إعادة التفكير في الدعم في مرحلة ما بعد الأسد» رابط

كما انعكس تراجع الإنفاق العام في تحوّلٍ واضح في تركيبة الإنفاق الحكومي، حيث استحوذت النفقات الجارية (المتكررة) على حصةٍ متزايدة على حساب الإنفاق الاستثماري (انظر الشكل 2). وعلى مستوى الوزارات الرئيسية ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة (ECD) ، يعكس هذا الاتجاه تركيز الدولة المتزايد على الأجور وتكاليف التشغيل والبقاء قصير الأجل، بدلاً من توسيع الأنظمة أو تكوين رأس المال.

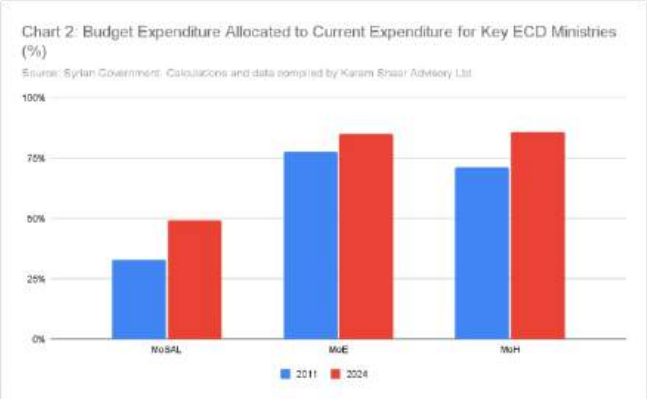

ويؤدي هذا التزايد في هيمنة النفقات الجارية إلى تضييق الحيّز المالي المتاح للاستثمار في مرافق التعليم قبل المدرسي، والبنية التحتية الصحية، وتوسيع القوى العاملة، وتحسين الجودة -وهي مكونات أساسية لأنظمة تنمية الطفولة المبكرة المستدامة- مما يرسّخ حلقة من نقص الاستثمار رغم ارتفاع الموازنات الاسمية.

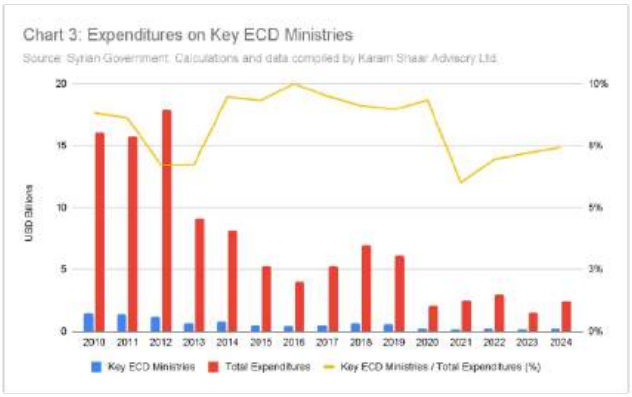

حتى في الحالات التي شهدت زيادةً اسمية في المخصّصات المالية، فقد أدّى انهيار قيمة الليرة السورية إلى تآكل القيمة الحقيقية القطاعات الاجتماعية (انظر الشكل ٣). فقد بلغت موازنة وزارة الصحة (MoH)) لعام 2024 نحو 6,57 تريليون ليرة سورية، إلا أن ما يعادلها بالدولار الأميركي – حوالي ٤٤٠ مليون دولار – لا يزال أقلّ بكثيرٍ من مستويات ما قبل الحرب.

كما قامت وزارة التربية (MoE) بتوسيع موازنتها، بما في ذلك المخصصات الموجهة إلى المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة (انظر الشكل 4)، غير أن القوة الشرائية الفعلية لهذه الموارد تبقى محدودة للغاية. وشهدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نمواً اسمياً ملحوظاً، إلا أن التضخم وارتفاع الاحتياجات وتدهور سعر الصرف تعني أن الموارد المتاحة لا تزال غير كافية لإعادة بناء أو توسيع الأنظمة ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة (ECD) .

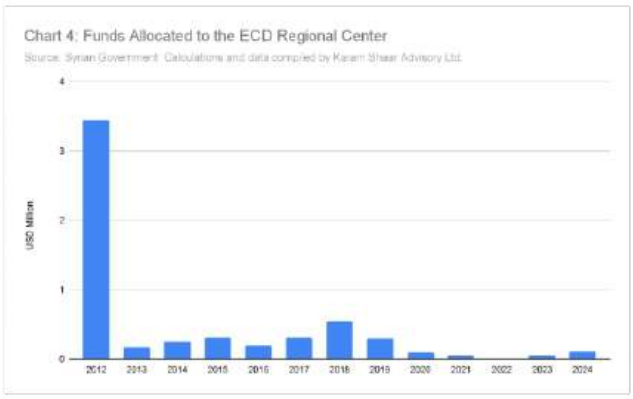

تتفاقم هذه الضغوط المالية نتيجة وجود فجوات هيكلية في الشفافية والمساءلة. إذ نادراً ما تُنشر وثائق الموازنة التفصيلية والحسابات الختامية، كما تُدرج بعض النفقات الكبيرة—مثل الإنفاق العسكري أو الدعم—ضمن بنود غير شفافة أو عناوين عامة، مثل صندوق الدين العام[8].

ولا تزال آليات الرقابة الخارجية محدودة، في حين تفتقر الهيئة المركزية للرقابة المالية (CFCA) إلى مستوى كافٍ من الاستقلالية التشغيلية. وفي ظل محدودية شفافية الموازنات القطاعية والمحلية فيما يتعلق بالإنفاق الفعلي على التعليم المدرسي، وحماية الطفل، وصحة الأم والطفل، يظل تتبّع الإنفاق العام على تنمية الطفولة المبكرة—وتقييمه من حيث الكفاية والكفاءة والعدالة—أمرًا بالغ الصعوبة (انظر الملحق 1).

ج. الاحتياجات الإنسانية، اتجاهات التمويل، والضغوط القطاعية

نظرًا لتدهور الوضع المالي ونقص التمويل الحكومي، باتت البلاد تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية الدولية، إذ لا تزال سوريا تمثل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية على مستوى العالم[9]

[8] استناداً إلى تحليل شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة للموازنة العامة للدولة السورية

[9] مركز الأمم المتحدة للإغاثة في الأزمات (UN Crisis Relief)، سوريا: حان الوقت لبناء المستقبل رابط

تُظهر الخطط الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة للفترة ما بين عامي 2020 و2025 اتجاهًا واضحًا يتمثل في تزايد الاحتياجات الإنسانية مقابل تراجع مستويات التمويل. فقد ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين من 11.1 مليون في عام 2020 إلى 16.5 مليون في عام 2025، من بينهم عدد الأطفال الذي ازداد من 4.7 مليون إلى 7.8 مليون. وفي الوقت نفسه، ارتفعت المتطلبات التمويلية من 3.8 مليارات دولار في عام 2020 إلى أكثر من 5.4 مليارات دولار في عام 2023، ثم تراوحت بين 3.2 و4.1 مليارات دولار خلال عامي 2024 و2025. وعلى الرغم من ذلك، تراجعت نسبة التمويل الفعلي لخطة الاستجابة الإنسانية بشكل حاد من نحو 63٪ في عام 2020 إلى 27٪ فقط في عام 2025 (انظر الرسم البياني 5).

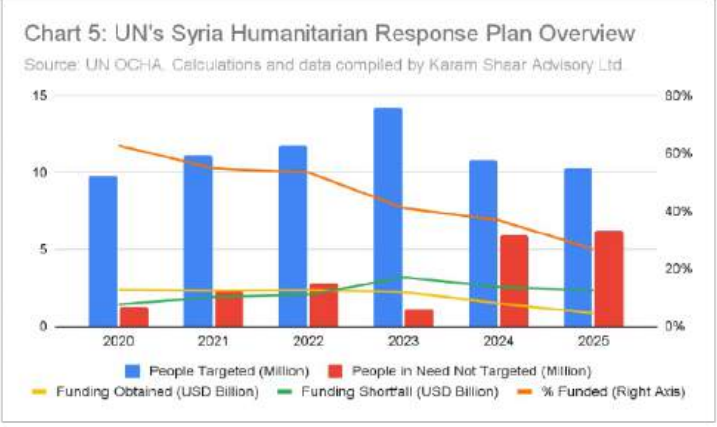

حتى تاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2026، لم تُنشر بعد خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا لعام 2026[10]. ومع ذلك، يؤكد العاملون في المجال الإنساني باستمرار أن مستوى الاحتياجات الإنسانية ما زال بالغ الشدة، على نحو مماثل لما كان عليه في عام 2025، دون تسجيل تحسن ملموس في الأمن الغذائي أو فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية أو قدرة الأسر على التكيّف[11].

الجدول 3: الآثار القطاعية لشح التمويل على برامج تنمية الطفولة المبكرة

القطاع	حجم الأشخاص المحتاجين للمساعدة	حالة الخدمات والأنظمة	التأثيرات الرئيسية ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة
التعليم[12]	• 7.8 مليون طفل محتاج (2025) • 2.45 مليون خارج المدرسة • >مليون شخص معرض لخطر التسرب من التعليم	• تضرر أو تدمير أكثر من 5,200 مدرسة في أنحاء البلاد • اكتظاظ الفصول الدراسية وضعف تجهيزاتها الأساسية • انقطاعات متكررة في الكهرباء وتدهور في مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) • انخفاض رواتب المعلمين أو تأخر صرفها بصورة غير منتظمة • تراجع التمويل الدولي الأساسي لقطاع التعليم، بما في ذلك التمويل القادم من الولايات المتحدة.	• تراجع فرص الوصول إلى خدمات التعليم المبكر والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. • انخفاض جودة التعليم ومحدودية الكوادر التعليمية وتناقص توافرها. • تقليص الأسر لأولوية التعليم المبكر بسبب الأعباء والتكاليف المالية. • هيمنة احتياجات إعادة تأهيل المدارس الطارئة على حساب برامج التعليم المبكر.
الصحة[13]	• 15.9 مليون شخص بحاجة	• 38٪ من المستشفيات و59٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية تعمل بشكل جزئي أو متوقفة عن العمل • تفشي متكرر للأمراض (الكوليرا، الحصبة، إلخ) • أغلقت أكثر من 150منشأة بعد تخفيضات التمويل الأمريكي • واحد فقط من كل 16 مستشفى حكومي يعمل بكامل طاقته في شمال شرق سوريا	• تعطّل خدمات صحة الأمهات وحديثي الولادة • ضعف خدمات التلقيح وخدمات رعاية ما قبل الولادة وما بعدها • تراجع خدمات رصد النمو ورعاية حديثي الولادة • تزايد المخاطر التي تهدد بقاء الأطفال ونموهم بما في ذلك فجوات الدعم النفسي والاجتماعي والصحة النفسية (MHPSS، فجوات التحفيز المبكر)
التغذية[14]	• 6.4 مليون شخص بحاجة إلى خدمات التغذية	• ضعف تغطية الخدمات في معظم المحافظات	• تزايد حالات سوء التغذية الحاد الشديد بين الرضع والأطفال صغار السن

[10] العمل الإنساني، الجمهورية العربية السورية رابط
[11] استناداً إلى المناقشات الثنائية التي أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة مع الجهات الفاعلة الإنسانية داخل سوريا
[12] العمل الإنساني، 3.4 التعليم رابط
[13] العمل الإنساني، ٣,٦ الصحة رابط
[14] العمل الإنساني، ٣,٧ التغذية رابط

		• إغلاق مراكز علاج سوء التغذية والفرق المتنقلة • أدت تخفيضات التمويل إلى توقف علاج سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM) لعدد كبير من الأطفال	•افتقار النساء الحوامل/المرضعات إلى الخدمات الأساسية • ارتفاع مخاطر التأخرات النمائية الدائمة خلال 1000 يوم الأولى من حياة الطفل
المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية[15]	• 14.4 مليون شخص بحاجة	• أضرار جسيمة للبنية التحتية للمياه والطاقة • الاعتماد على نقل المياه بوسائل غير آمنة • يؤدي عجز التمويل إلى الحد من أعمال الإصلاح والصيانة • ضعف مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس والأماكن الصديقة للأطفال	• ارتفاع معدل الأمراض المنقولة عبر المياه (الكوليرا، الإسهال) • زيادة مخاطر سوء التغذية للأطفال دون سن الخامسة • تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس ومستويات التعلّم، خاصة للفتيات

يجب أيضًا أخذ أزمة النزوح في سوريا في الاعتبار عند دراسة أوضاع تنمية الطفولة المبكرة (ECD) في البلاد، إذ لا يزال أكثر من سبعة ملايين سوري نازحين داخليًا، من بينهم نحو ثلاثة ملايين (43٪) دون السابعة عشرة من العمر[16]، فيما يعيش نحو 6.2 ملايين آخرين كلاجئين خارج البلاد[17].
وبعد انهيار نظام الأسد، تبرز قضية اللاجئين بوصفها إحدى الإشكاليات الرئيسة المرتبطة بملف العودة الطوعية .فمنذ ٨ كانون الأول 2024، عاد ما يُقدّر بنحو 1.2 مليون سوري إلى وطنهم[18]، غير أن التحديات التي تواجه العائدين ما تزال قائمة، إذ يعود كثير منهم إلى منازل مدمّرة وبنية تحتية متضرّرة، وخدمات أساسية ضعيفة ومتهالكة [19].

وبناءً على ذلك، يمكن الافتراض أن عددًا كبيرًا من الأطفال السوريين صغار السن يعيشون ويَنْشَأون في مناطق شديدة القيود، حيث تعاني أنظمة التعليم والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي من ضغوط كثيرة وتواجه نقصًا حاد في التمويل.

د. التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (منذ 8 كانون الأوّل/ديسمبر 2024)

1.الحيّز المالي

لم تُسفِر المرحلةُ الانتقاليةُ السياسيةُ التي شهدتها البلادُ في كانون الأوّل/ديسمبر 2024 بعدُ عن إطارٍ ماليّ يتميّزُ بالشفافيةِ الكاملةِ أو يُوفّرُ مستوى مقبولًا من القدرةِ على التنبّؤ. ففي مطلع عام 2025، قام مجلس الوزراء المكلّف بتصريف الأعمال بتمديد موازنة عام 2024على أساس مؤقت يعرف بقاعدة " الاثني عشرية" مع قصرِ الإنفاق على النفقات الجارية كرواتب الموظفين، وتكاليف التشغيل الأساسية، وتخصيصات الوقود الضرورية[20]. وقد أسهم ذلك في تقييد الحيّز المالي المتاح لتوسيع برامج تنمية الطفولة المبكرة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية، وتوسيع نطاق الخدمات في المناطق المحرومة. ومنذ ذلك الحين، وحتى كانون الثاني 2026، يبدو أن الحكومة الانتقالية واصلت العمل ضمن هذا الإطار المؤقت، دون نشر موازنة تفصيلية لعام 2025 بشكل رسمي.

وفي حين أعلنت وزارةُ الماليةِ عن العملِ على إعدادِ موازنةٍ تكميليةٍ لعام 2025، وكذلك عن تحقيقِ «نقلةٍ نوعيةٍ» في تصميمِ موازنةِ عام 2026[21]، لا تزالُ الإصلاحاتُ الملموسةُ وآثارُها على الإنفاقِ في القطاعاتِ الاجتماعيةِ وتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD)غيرَ واضحةٍ. وتستندُ المعلوماتُ المحدودةُ المتاحةُ للجمهورِ بشأنِ موازنةِ 2025 بشكلٍ رئيسيّ إلى تصريحاتِ وزيرِ الماليةِ، يسر برنية، الذي أشارَ في مقابلةٍ إلى أنَّ الماليةَ العامةَ سجّلت فائضاً قدرُه نحو 500 مليون دولارٍ أمريكيّ في عام 2025، وأنَّ إجماليَّ الإنفاقِ في الموازنةِ بلغَ

---

15 العمل الإنساني، ٣,٩ المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية رابط
16 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) نظرة عامة على النازحين داخلياً والعائدين منذ(11 ديسمبر 2025) رابط
17المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الجمهورية العربية السورية رابط
18 عمليات الحماية المدنية الأوروبية والمساعدات الإنسانية، سوريا رابط
19المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: عاد مليون سوري إلى ديارهم، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتمكين ملايين آخرين من العودة رابط
20 (عنب بلادي) "وزارة المالية" السورية: لا يوجد عجز كبير في ميزانية 2025. رابط
21 Media 963– (ميديا 963) الموازنة العامة للدولة في سوريا: بين أرقام الماضي وطموحات المستقبل رابط

حوالي 3 مليارات دولار[22]. وفيما يتعلقُ بعام 2026، أوضحَ الوزيرُ أنَّ مشروعَ الموازنةِ لن يُعرضَ للموافقةِ قبلَ تشكيلِ برلمانٍ جديدٍ، مما يؤدي فعلياً إلى تأجيلِ اعتمادِها إلى وقتٍ لاحقٍ من العام[23].

وبالنسبةِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD)، يفرضُ هذا الإطارُ الماليُّ المؤقتُ تحديينِ مترابطين: أولاً، إنَّ الاعتمادَ على الموازناتِ المؤقتةِ وضبطَ الإنفاق—ولا سيما ما يُشارُ إليه من تقليصٍ في الإنفاقِ الاستثماريّ—يحدُّ من قدرةِ الدولةِ على إعادةِ تأهيلِ المرافقِ، وتوسيعِ تقديمِ الخدماتِ، وتمويلِ البرامجِ الوقائيةِ وبرامجِ التدخلِ المبكر. وثانياً، فإنَّ استمرارَ تأخرِ اعتمادِ إطارِ موازنةٍ معتمدٍ بشكلٍ كاملٍ، إلى جانبِ محدوديةِ المعلوماتِ المتاحةِ علناً بشأنِ التخصيصاتِ، يُبقي حالةَ عدمِ اليقينِ قائمةً بشأنِ ما إذا كانتِ السلطاتُ ستعيدُ ترتيبَ أولوياتِها لصالحِ التعليمِ والصحةِ والتغذيةِ والحمايةِ الاجتماعيةِ - ومتى سيتمُّ ذلك- مما يقيّدُ التخطيطَ، ويحدُّ من القدرةِ على التنبؤ، ويؤثرُ سلباً في استدامةِ الأنظمةِ ذاتِ الصلةِ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) .

2. التطوّرات المحلية والدولية

على الرغمِ من القيودِ الماليةِ وتدهورِ بيئةِ تقديمِ الخدمات، تواصلُ الحكومةُ الانتقاليةُ تنسيقَها الوثيقَ مع الشركاءِ الدوليينَ للحفاظِ على دعمِ وتوسيعِ قطاعاتِ التعليمِ والصحةِ والخدماتِ الموجّهةِ للأطفالِ. وقد أتاحتْ هذه الترتيباتُ تنفيذَ عددٍ محدودٍ من المبادراتِ ذاتِ الصلةِ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) .

ومع ذلك، ورغمَ هذا السياقِ الماليّ المقيّدِ، أُطلِقَتْ عدةُ مبادراتٍ في مجالِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ. فقد أطلقتْ وزارةُ التربيةِ خطةً استجابةٍ سريعةٍ في قطاعِ التعليمِ، إلى جانبِ استراتيجيةٍ طويلةِ الأجلِ لتوجيهِ إصلاحاتِ التعليمِ، مع إعطاءِ الأولويةِ لتوسيعِ الوصولِ إلى التعلُّمِ، والدعمِ النفسيّ والاجتماعيّ، وحمايةِ الطفل، وإعادةِ إدماجِ الأطفالِ في المدارس، والحدِّ من التسرّب، فضلاً عن تعزيزِ التمكينِ الرقميّ، وتنميةِ المهاراتِ الشخصيةِ، وتعزيزِ القدرةِ التنافسيةِ على المستوى العالمي[24].
وبالتوازي مع ذلك، جرى توحيدُ التقويمِ المدرسيّ والإطارِ التعليميّ على المستوى الوطنيّ للمرةِ الأولى منذُ أكثرَ من عقدٍ، في إشارةٍ إلى الجهودِ المبذولةِ نحوَ نظامٍ تعليميّ أكثرَ تماسكاً وشمولاً[25]. كما تدعمُ منظمةُ اليونيسف(UNICEF) الوزارةَ من خلالِ حملةِ «العودة إلى التعلُّم» بهدفِ ضمانِ تمكُّنِ الأطفالِ في مختلفِ أنحاءِ سوريا من استعادةِ حقِّهم في التعليم[26].

استكمالاً لهذه الجهود، ناقشتْ وزارةُ التربيةِ توسيعَ مجالاتِ التعاونِ مع بنكِ التنميةِ الألماني (KFW) بهدفِ تحسينِ البيئةِ التعليميةِ في سوريا. وفي هذا السياق، تعهّدَ بنكُ التنمية الألماني بتقديمِ منحةٍ بقيمةِ ٢٠ مليون يورو لدعمِ برنامجِ «حمايةِ جيلٍ من الضياع» الشراكةِ مع اليونيسف، إلى جانبِ إعادةِ تأهيلِ المدارس وتعزيزِ مشاريعِ التنميةِ المستدامةِ الموجَّهةِ للأطفال [27].

وفي ظلِّ اتساعِ الفجوةِ في تقديمِ الخدمات—والذي تفاقمَ نتيجةَ تعليقِ التمويلِ الأمريكي[28]—أطلقتْ وزارةُ الصحةِ مسحاً تغذوياً وطنياً يهدفُ إلى معالجةِ تزايدِ معدلاتِ سوءِ التغذية. وسيشملُ المسحُ جميعَ المحافظاتِ، ويركّزُ على تقييمِ الحالةِ التغذويةِ للأطفالِ دونَ سنِّ الخامسةِ والنساءِ في سنِّ الإنجاب (15–49 عاماً)، بهدفِ تحديدِ المناطقِ ذاتِ الأولويةِ وتوجيهِ التدخلاتِ المستهدفة على نحو دقيق[29].
وبالتوازي مع ذلك، تحظى جهودُ حمايةِ الطفلِ باهتمامٍ متزايدٍ أيضاً. فقد اتفقتْ وزارةُ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل MoSAL) ومنظمةُ (Terre des Hommes)على حزمةِ تمويلٍ بقيمةِ 1,5 مليون يورو لتعزيزِ خدماتِ حمايةِ الطفل، بما في ذلك تطويرُ مراكزِ رعايةِ الأحداثِ والمرافقِ المعنيةِ بمعالجةِ ظاهرةِ تسوّلِ الأطفال. كما سيُسهمُ هذا الدعمُ في تحسينِ الجوانبِ اللوجستيةِ وتوفيرِ التدريبِ المهنيّ لمساعدةِ الأطفالِ الأكثرِ هشاشةً على اكتسابِ المهاراتِ وتحسينِ فرصِ إعادةِ إدماجِهم في المجتمع.[30]

---

[22] SyriaNow- سوريا الآن ،ما وراء العملة الجديدة. أيّ إصلاحات مالية تنتظر السوريين؟ - صالون الجمهورية رابط
[23] SyriaNow - سوريا الآن ،ما وراء العملة الجديدة. أيّ إصلاحات مالية تنتظر السوريين؟ - صالون الجمهورية رابط
[24] سانا (SANA)، أطلقتْ وزارةُ التربيةِ خطةَ استجابةٍ سريعةً واستراتيجيةً طويلةَ الأجلِ لمستقبلِ التعليم في سوريا رابط
[25] اليونيسف (UNICEF)، فصلٌ جديدٌ للتعليم في سوريا: حملةُ العودةِ إلى التعلّم تفتحُ فرصاً جديدةً لملايينِ الطلابِ في سوريا رابط
[26] المرجعُ نفسه
[27] سانا (SANA)، تَبحثُ وزارةُ التربيةِ مع بنكِ التنميةِ الألماني تعزيزَ التعاونِ لتوفيرِ بيئةٍ تعليميةٍ متطورةٍ في سوريا رابط
[28] العملُ الإنساني، 3.7 التغذية رابط
[29] سانا (SANA)، أطلقتْ سوريا مسحاً تغذوياً وطنياً لمعالجةِ سوءِ التغذية رابط
[30] سانا (SANA)، خصّصَ الاتحادُ الأوروبيُّ 1.5 مليون يورو لدعمِ برامجِ حمايةِ الطفل في سوريا رابط

تُفيدُ التقاريرُ بأنَّ هناك استراتيجيَّةً لتنمية الطفولة المُبكِّرة (ECD) قيدَ التطوير حاليّاً على المستوى الوطنيّ، رغمَ أنها لم تُنشَر بعد (انظر "القسم هـ" أدناه). وفي غضونِ ذلك، برزَ العملُ الخيريُّ المحليُّ والتمويلُ القائمُ على المجتمع كاستجابةٍ ملحوظةٍ —وإن كانت غيرَ متكافئةٍ— لسدِّ الفجوات المستمرَّة في الخدمات ومواجهة القيود المفروضة على الإنفاق العامّ. ومنذُ منتصفِ عام ٢٠٢٥، نجحت حملاتُ جمعِ التبرُّعات المحليَّة واسعة النطاق على مستوى المحافظات والبلديّات في حشدِ مواردَ كبيرةٍ[31] لقطاعات التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحيّ، والخدمات الأساسيَّة، مع الإبلاغ عن التعليم كأولويَّةٍ قُصوى بشكلٍ مستمرّ

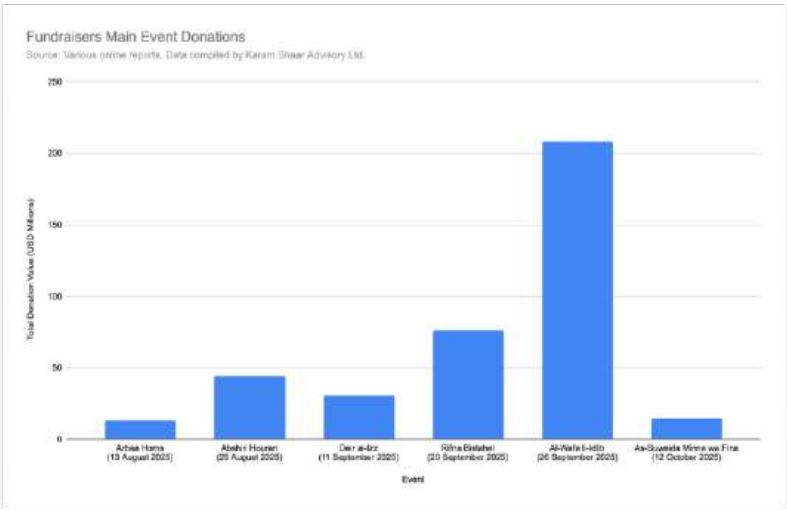

الجدول ٤: قائمة أكبر ٢٠ متبرعاً في حملات جمع التبرعات المحلية (٢٠٢٥)

الجهة المتبرعة	إجمالي المساعدات بالدولار الأميركي	نوع التمويل	اسم الحَمْلَة
غسان عبود	55,000,000	نقدي	الوَفاء لِإدلب
وزارة الماليَّة	30,000,000	نقدي (موازنة عامة)	أبشري حوران؛ دير العِزّ
منظمة سامز (SAMS)	15,400,000	تمويل مَشاريع	دير العِزّ؛ الوَفاء لِإدلب
صندوق (صناديق) الأمم المتحدة	14,000,000	تمويل مَشاريع	الوَفاء لِإدلب
موفق قداح	11,000,000	نقدي	أربعاء حمص؛ أبشري حوران؛ دير العِزّ
الأمين للمساندة الإنسانيَّة	10,113,000	نقدي	الوَفاء لِإدلب
أهالي دير عطيَّة	10,000,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
أيمن أصفري	10,000,000	نقدي	الوَفاء لِإدلب
الهلال الأحمر (الهلال الأحمر العربي السوري + مشاريع الهلال الأحمر)	9,700,000	تمويل مَشاريع	دير العِزّ؛ الوَفاء لإدلب؛ السويداء
شركة مُرتَدِيلا هنا	8,000,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
وزارة الإدارة المحليَّة	6,500,000	تمويل مَشاريع	الوَفاء لِإدلب
هيئة الإغاثة الإنسانيَّة (IHH)	6,000,000	تمويل مَشاريع	الوَفاء لِإدلب
وقف إسطنبول بوسفور للتعليم والثقافة	5,000,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
أصدقاء موسى العمر	4,000,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
أهالي يبرود	2,500,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
عائلة الرشيد الروادي	2,500,000	نقدي	دير العِزّ
محمد العقاد	2,500,000	نقدي	ريفنا بيستاهل
المغتربون في ألمانيا	2,050,000	نقدي	دير العِزّ
نبيل الحكمي	2,000,000	نقدي	أربعاء حمص
شركة الدرّة	2,000,000	نقدي	ريفنا بيستاهل

[31] شركةُ كَرَم شِعار الاستشارية المحدودة، مِن التضامنِ إلى الاستراتيجية: صعودُ ومخاطرُ التمويلِ المجتمعي في إعادةِ إعمارِ سوريا
رابط

الجدول ٤: قائمة أكبر ٢٠ متبرعاً في حملات جمع التبرعات المحلية (٢٠٢٥)
المصدر: تقاريرٌ متنوعةٌ عبرَ الإنترنت. جُمِعَتِ البياناتُ بواسطةِ شركةِ كَرَم شِعَار للاستشاراتِ المحدودةِ

رَغمَ أنَّ هذه المبادراتِ تُظهرُ تجدُّدَ الفاعليَّةِ المحليَّةِ وقدرةَ الجهاتِ الفاعلةِ في الدّاخلِ والمغتَرَبِ على الحشدِ السريعِ، إلا أنَّ البياناتِ المتاحةَ تُشيرُ إلى أنَّ حصةً كبيرةً من التمويلِ المُعلنِ تعكسُ مزيجاً من التبرُّعاتِ النقديَّةِ، والمساهماتِ العينيَّةِ، وتعهداتِ المشاريعِ، وإعادةِ تدويرِ الأموالِ العامةِ أو أموالِ المنظماتِ غيرِ الحكوميَّةِ، بدلاً من كونِها مواردَ جديدةً بالكاملِ[32]. ونتيجةً لذلك، فإنَ العملَ الخيريَّ المحليَّ حالياً كقناةِ تمويلٍ تكميليَّةٍ مؤقتةٍ إلى حدٍ كبيرٍ، بدلاً من كونِهِ مصدراً مستداماً أو مبرمجاً، مما يطرحُ تساؤلاتٍ مهمةً حول الاستدامةِ، والحوكمةِ، والانسجامِ مع أُطُرِ العملِ الوطنيَّةِ الناشئةِ لتنمية الطفولة المبكّرة(ECD) .

3. التداعياتُ على الاقتصادِ السياسيِّ

يُساهمُ الاقتصادُ السياسيُّ في سوريا لمرحلةِ ما بعدَ الانتقالِ في تشكيلِ مخرجاتِ "تنميةِ الطفولةِ المبكّرة" (ECD)من خلالِ ديناميكيَّتَيْنِ متكاملتَيْنِ: نموذجُ التنميةِ الناشئُ، ونهجُ الدولةِ المتطوّرُ في تقديمِ الخدماتِ.

في ظلِّ غيابِ أولويَّاتٍ واضحةٍ للدولةِ وانضباطٍ تنظيميٍّ، فمن المرجَّحِ أن يتَّجهَ الانفتاحُ الاقتصاديُّ تلقائياً نحو الاستثماراتِ الريعيَّةِ المرتكزةِ في المدنِ ـــخاصةً في العقاراتِ والسياحةِ والخدماتِـــ مما يفيدُ نُخَباً ضيِّقةً ومستثمرين خارجيين، بينما يولِّدُ فرصَ عملٍ محدودةً ويُعمِّقُ عدمَ المساواةِ بين المناطقِ. وبالنسبةِ لقطاعِ تنميةِ الطفولةِ المبكّرةِ(ECD) ، فإنَّ هذا المسارَ يُهدِّدُ بتعميقِ هشاشةِ الأُسرِ (من خلالِ سُبُلِ العيشِ غيرِ المستقرةِ وغيرِ الرسميَّةِ)، وتسريعِ ضغوطِ النزوحِ والهجرةِ من الريفِ إلى المدينةِ، وتوسيعِ الفوارقِ في الوصولِ إلى خدماتِ التعلُّمِ المبكِّرِ والصحةِ والتغذيةِ والحمايةِ عبرَ المحافظاتِ.

وعلى النقيضِ من ذلك، فإنَّ اعتمادَ استراتيجيةٍ تنمويةٍ تُوجِّهُ الاستثماراتِ بشكلٍ مقصودٍ نحوَ القطاعاتِ الإنتاجيةِ كثيفةِ العمالةِـــولا سيما الزراعةَ والصناعاتِ التحويليةَ الخفيفةِـــمن شأنِه أن يُسهمَ في تعزيزِ دخولِ الأسرِ، والحدِّ من الإقصاءِ الجغرافي، وتهيئةِ ظروفٍ أكثرَ استقراراً تمكِّنُ الأسرَ من الاستثمارِ في تنميةِ أطفالِها، فضلاً عن دعمِ نشوءِ منظوماتِ خدماتٍ أكثرَ انتشاراً خارجَ المدنِ الكبرى.
وفي الوقتِ نفسه، تُشيرُ أنماطُ الحوكمةِ المبكرةِ في ظلِّ السلطاتِ الجديدةِ إلى محدوديةِ تقديمِ الخدماتِ العامةِ بشكلٍ مباشرٍ، واستمرارِ أنماطٍ سابقةٍ تقومُ على الحدِّ الأدنى من تقديمِ الخدماتِ الحكوميةِ، كما كان الحالُ في إدلب [33]، مع الاعتمادِ على الجهاتِ الدوليةِ، والأنظمةِ الإنسانيةِ، وشبكاتِ الأعمالِ المحليةِ، وتمويلِ المغتربين. ونظراً لمحدوديةِ الموازناتِ العامةِ، ولا سيما على المستوى المحلي، يُرجَّحُ أن يُبقي هذا النموذجُ الهجينُ الخدماتِ ذاتَ الصلةِ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ مجزأةً وغيرَ متكافئةٍ ومعرّضةً لتقلباتِ التمويلِ.

علاوةً على ذلك، فإنَّ تضافرَ ضعفِ المؤسساتِ، ومحدوديةِ القدراتِ الإداريةِ، وضيقِ الحيِّزِ المالي، يثيرُ مخاطرَ من أن أيَّ تدفُّقٍ سريعٍ للمواردِ الخارجيةِ قد لا يُنفَّذُ بشكلٍ فعّالٍ، وقد يُسهمُ في تعزيزِ أنماطِ المحسوبيةِ والفسادِ بدلاً من تقويةِ نظمِ تقديمِ الخدماتِ القائمةِ على المساءلةِ.

وعملياً، يعني ذلك أنَّ تنميةَ الطفولةِ المبكرةِ ستظلُّ، في المدى القريب، معتمدةً بدرجةٍ كبيرةٍ على التمويلِ الإنساني وآلياتِ التكيُّفِ المجتمعيةِ، في حين ستظلُّ التحسيناتُ الجوهريةُ مرهونةً بعمليةِ ترسيخٍ تدريجيٍّ للمؤسساتِـــولا سيما إعادةِ بناءِ هياكلِ الحوكمةِ المحليةِ الموثوقةِ، وتوفيرِ تمويلٍ عامٍ مستقرٍ للقطاعاتِ الاجتماعيةِ، ووضعِ أُطُرٍ تنظيميةٍ تُواءِمُ بين جهودِ إعادةِ الإعمارِ والاستثمارِ وأولوياتِ التنميةِ المرتكزةِ على الطفلِ والأسرة.

هـ. مستوى أولوية تنمية الطفولة المبكرة

1.خارطة سياسات تنمية الطفولة المبكرة

طوّرتْ سوريا اللبناتِ الأساسيةَ لإطارِ سياسةٍ وطنيةٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ، رغمَ أنَّ التنفيذَ والتمويلَ لا يزالانِ محدودين.

---

[32] شركةُ كَرَم شِعار الاستشارية المحدودة، مِن التضامنِ إلى الاستراتيجية: صعودُ ومخاطرُ التمويلِ المجتمعي في إعادةِ إعمارِ سوريا رابط

[33] كانت هيئة تحرير الشام (HTS) تمارس سابقاً سيطرة فعلية على محافظة إدلب من خلال حكومة الإنقاذ السورية، التي كانت تشكّل ذراعها الإداري المدني قبل انتقال السلطة في ديسمبر 2024

وقد جرى إعدادُ استراتيجيةٍ وطنيةٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ للفترةِ ٢٠٢٠–٢٠٢٥ في ظلِّ الهيئةِ السوريةِ لشؤونِ الأسرةِ سابقاً، بمساهماتٍ من وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل، ووزارةِ الصحةِ، وجهاتٍ معنيةٍ أخرى. وقد استُكملَ إعدادُ الوثيقةِ، لكنها لم تُطلقْ رسمياً [34].
وعقبَ الانتقالِ السياسيِّ في كانونِ الأول ٢٠٢٤، يجري حالياً تنقيحُ الاستراتيجيةِ لتتوافقَ مع السياقِ الجديد، مع بروزِ وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل كجهةٍ قياديةٍ، وتراجعِ دورِ الهيئةِ بشكلٍ ملحوظ [35]. كما جرى تأجيلُ إطلاقاتٍ رفيعةِ المستوى بعدَ إدراكِ الوزاراتِ أنَّ الأدوارَ والمحاورَ والمسؤولياتِ لم تكن محددةً بصورةٍ كافية [36].

ومع ذلك، وعلى مستوى الحكومة، تجري عمليةُ التنسيقِ في مجالِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ من خلالِ مجموعةٍ ناشئةٍ، ولكنها لا تزالُ هشةً من الآليات. إذ يجمعُ إطارٌ أو لجنةٌ مشتركةٌ بين الوزاراتِ، كانت قد أُنشئتْ في الأصلِ تحت إشرافِ الهيئةِ السوريةِ لشؤونِ الأسرةِ، وتُنسَّقُ حالياً من قِبَلِ وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل، بحيث تجمع كلاً من وزارةِ التربيةِ (MoE)، ووزارةِ الصحةِ (MoH)، ووزارةِ العدلِ، ووزارةِ الداخليةِ، إلى جانبِ شركاءَ رئيسيينَ مثلَ اليونيسف (UNICEF) [37]. وقد اضطلعَ هذا الكيانُ بدورٍ محوريٍّ في إعدادِ الاستراتيجيةِ الأصليةِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ، ويشاركُ حالياً في عمليةِ مراجعتِه[38]. كما يُفادُ بأنَّ الاستراتيجيةَ المُحدَّثةَ تتضمَّنُ فصلاً خاصاً بالرصدِ والتنسيقِ والمراجعةِ الدوريةِ، يُحدِّدُ الأدوارَ المخطَّطةَ وجداولَ الاجتماعات [39].

غيرَ أنَّ الواقعَ العمليَّ يشيرُ—وفقاً لما أفادَ به المشاركون في المقابلات— إلى أنَّ التنسيقَ لا يزالُ غيرَ منتظمٍ وغالباً ما يقتصرُ على الطابعِ الشكلي. ففي بعضِ الأحيانِ، تُوفِدُ الوزاراتُ موظفينَ تقنيينَ من مستوياتٍ دنيا بدلاً من صُنّاعِ قرارٍ مخوّلين، كما أنَّ متابعةَ تنفيذِ الإجراءاتِ المتَّفقِ عليها تبقى متفاوتةً [40]. ولا تُعدُّ تنميةُ الطفولةِ المبكرةِ بعدُ بنداً محورياً في جداولِ أعمالِ العديدِ من ممثلي القطاعات، ولا سيما خارجَ، وزارتي التربيةِ والشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل [41].

2. آلياتُ المساءلة

تظلُّ المساءلةُ عن تمويلِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD) ونتائجِها ضعيفةً في الوقتِ الراهن، سواءً ضمنَ نظامِ الماليةِ العامةِ أو في إطارِ الاستجابةِ الإنسانية.
فعلى صعيدِ الماليةِ العامة، تتمثَّلُ أبرزُ التحدياتِ في غيابِ بندٍ صريحٍ في الموازنةِ خاصٍّ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) ضمنَ أيِّ وزارة، وعدمِ وجودِ موازنةٍ مُجمَّعةٍ لهذا المجالِ عبرَ وزاراتِ التربيةِ(MoE) ، والصحةِ (MoH)والشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل (MoSAL). ونتيجةً لذلك، يصبحُ من الصعبِ للغايةِ تحديدُ حجمِ الإنفاقِ على تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) ، ومواقعِه، والفئاتِ المستفيدةِ منه [42]. كما أنَّ كتبَ الموازنةِ التفصيليةَ والحساباتِ الختاميةَ لا تُنشرُ بانتظام، ولا تُبيِّنُ التصنيفاتُ القطاعيةُ أو دونَ الوطنيةِ مكوّناتِ هذا المجال. ورغمَ وجودِ الهيئةِ المركزيةِ للرقابةِ المالية وهيئاتِ الرقابةِ البرلمانية، إلا أنها تفتقرُ إلى الاستقلاليةِ وإلى آلياتِ النشرِ العلنيّ. ومع ذلك، تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه الأنظمةَ تشهدُ حالياً عمليةَ إعادةِ هيكلة، وأنَّ السلطاتِ الحاليةَ أكّدتْ مراراً أنَّ الشفافيةَ والمساءلةَ ستكونانِ عنصرينِ أساسيينِ في صُنعِ أيِّ سياساتٍ مستقبلية.

أما في النظامِ الإنساني، فتتضمّنُ خططُ القطاعاتِ مؤشراتٍ وأهدافاً، كما توفّرُ تقاريرُ المجموعاتِ قدراً من الرؤيةِ حولَ المدخلاتِ والمخرجاتِ (مثل عددِ الأطفالِ المستفيدينَ من برامجِ التعليمِ قبلَ المدرسي(ECE) ، وحالاتِ سوءِ التغذيةِ الحادِّ الوخيمِ(SAM) التي تمّ علاجُها، ومرافقِ المياهِ والصرفِ الصحيِّ(WASH) التي أُعيدَ تأهيلُها، وغيرها). غيرَ أنَّ أُطُرَ الرصدِ تظلُّ في معظمِها قطاعيةً ومبنيةً على المشاريع، ونادراً ما تتتبّعُ النتائجَ المتكاملةَ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD)عبرَ القطاعات، لا سيما للأطفالِ دونَ سنِّ الخامسة. كما لا يبدو أنَّ هناك آليةً مشتركةً لربطِ التدفقاتِ الماليةِ الإنسانيةِ بالموازناتِ الوطنيةِ للخدماتِ ذاتِ الصلة، أو لإدارةِ آثارِ الانسحاباتِ المفاجئةِ للمانحين (مثل تخفيضاتِ التمويلِ الأمريكي) على استمراريةِ الخدماتِ الأساسية.

---

[34] يامن مصطفى، مقابلةٌ أجرتها شركةُ كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبرَ الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ واثق الحلّاق، مقابلةٌ أجرتها شركةُ كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبرَ الإنترنت، 13 نوفمبر 2025

[35] يامن مصطفى، مقابلةٌ أجرتها شركةُ كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبرَ الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ واثق الحلّاق، مقابلةٌ أجرتها شركةُ كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبرَ الإنترنت، 13 نوفمبر 2025

[36] يامن مصطفى، مقابلةٌ أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025.

[37] واثق الحلّاق، مقابلةٌ أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025

[38] • يامن مصطفى، مقابلةٌ أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ واثق الحلّاق، مقابلةٌ أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025

[39] مقابلة رئيسية مع شخص ذوي معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته

[40] مقابلة رئيسية مع شخص ذو معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته

[41] أشارتْ معظمُ المقابلاتِ الرئيسية مع الأشخاص ذوي المعرفة المتخصصة إلى ذلك

[42] معظم المقابلات الرئيسية مع أشخاص ذوي معرفة متخصصة أكدت على ذلك

وإضافةً إلى القيودِ المؤسسيةِ والماليةِ، تتأثرُ المساءلةُ في هذا المجالِ سلباً بمحدوديةِ الشفافيةِ وتبادلِ المعلوماتِ بين المؤسساتِ الحكوميةِ ووكالاتِ الأممِ المتحدةِ والشركاءِ المنفذين. ومن شأنِ وضعِ بروتوكولاتٍ بسيطةٍ وموحّدةٍ لتبادلِ المعلوماتِ بين وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل (MoSAL) ووزارةِ التربيةِ (MoE) ووزارةِ الصحةِ (MoH) ، إلى جانبِ اليونيسفِ (UNICEF) والشركاءِ الإنسانيينَ ومنظماتِ المجتمعِ المدني—مثل نماذجَ متّفقٍ عليها تُحدّدُ مصادرَ التمويلِ ومجالاتِه وقنواتِ تنفيذه، إلى جانبِ بياناتٍ أساسيةٍ عن التغطيةِ بحسبِ المحافظاتِ، وإشعاراتٍ مسبقةٍ بشأنِ إغلاقِ البرامج—أن يُسهمَ بشكلٍ كبيرٍ في الحدِّ من الازدواجية، وتحسينِ التنسيق، وإدارةِ مخاطرِ انقطاعِ الخدماتِ عند انسحابِ المانحين أو تغيّرِ تدفقاتِ التمويل. وتُعدُّ هذه البروتوكولاتُ تدخلاً منخفضَ الكلفةِ وعاليَ الأثرِ لتعزيزِ المساءلةِ في ظلِّ البيئةِ الحاليةِ المقيّدة [43].

ثالثاً. تمويل وتنفيذ تنمية الطفولة المبكرة

أ. التمويل والحوكمة

1.مستوى التخصيص والإنفاق

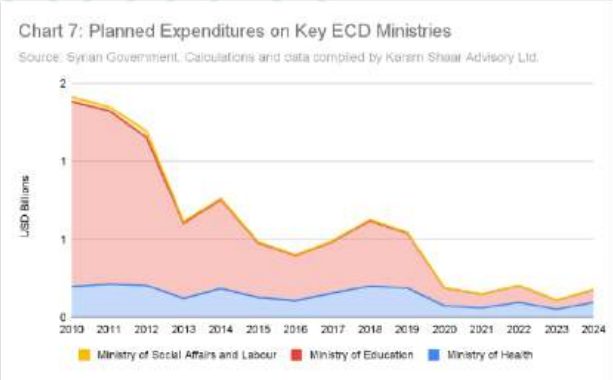

تراوحَ إجماليُّ الإنفاقِ العامِّ بينَ ٢٥٪ و٤٧٪ من الناتجِ المحليِّ الإجماليِّ (GDP) خلالَ الفترةِ ٢٠١٠–٢٠٢٢، وذلكَ وفقاً لبياناتِ المكتبِ المركزيِّ للإحصاءِ والجريدةِ الرسميةِ في سوريا [44]. ورغمَ التوسّعِ الكبيرِ في حجمِ الإنفاقِ الاسميِّ خلالَ تلكَ الفترة، فإنَّ قيمتَه بالدولارِ الأمريكيِّ شهدتْ تراجعاً حاداً. ففي عامِ ٢٠٢٤، يُقدَّرُ إجماليُّ الإنفاقِ بنحوِ ٢,٤ مليار دولار، مقارنةً بأكثرَ من ١٦ مليار دولار في عامِ ٢٠١٠.

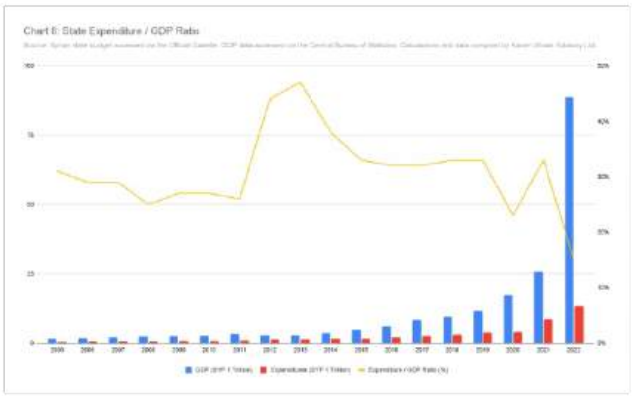

وتستحوذُ الوزاراتُ الثلاثُ الرئيسيةُ ذاتُ الصلةِ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD) وزارةُ الصحةِ (MoH) ، ووزارةُ التربيةِ (MoE)، ووزارةُ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل (MoSAL) مجتمعةً على ما بينَ ٦٪ و١٠٪ فقط من إجماليِّ الإنفاقِ العام، وهو مستوى أدنى بكثيرٍ مما يُتوقَّعُ لقطاعاتٍ اجتماعيةٍ في بلدٍ غنيٍّ بالأطفالِ ومتأثرٍ بالأزمات. وخلالَ سنواتِ النزاع، تراجعتْ موازناتُ هذهِ الوزاراتِ مجتمعةً بنحوِ ٨٧٪ بالدولار الأميركي. وضمنَ ذلك، انخفضتْ موازناتُ وزارتي التربيةِ والشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل بأكثرَ من ٩٠٪، في حين انخفضتْ موازنةُ وزارةِ الصحةِ بنحوِ ٥٠٪.

وفي ضوءِ هذهِ الصورةِ الكلية، يُرجَّحُ أن تكونَ المخصصاتُ العامةُ الفعليةُ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD) منخفضةً للغاية، رغمَ صعوبةِ تحديدِها بدقةٍ بسببِ محدوديةِ الإفصاحِ الحكوميِّ في هذا المجال. كما أنَّ تضافرَ تقلّصِ دورِ الدولةِ، وانخفاضِ حصةِ القطاعاتِ الاجتماعية، ومحدوديةِ تمويلِ وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل، يقيّدُ بشدّةٍ القدرةَ على تمويلِ خدماتٍ شاملةٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD).

ويجدرُ التنويهُ إلى أنَّ البندَ الوحيدَ في الموازنةِ العامةِ الذي يُشيرُ إلى تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ هو بندُ «المركزِ الإقليميِّ لتنميةِ الطفولةِ المبكرة» ضمنَ وزارةِ التربية. وقد انخفضَ تمويلُ هذا البندِ من نحوِ ٣,٤ ملايين دولار أمريكي في عامِ ٢٠١٢ إلى حوالي ١٠٥ آلاف دولار في عامِ ٢٠٢٤

2. القدرةُ على إنفاقِ الأموال

توجدُ قيودٌ على مستوى النظامِ وأخرى على مستوى التنفيذِ الميدانيِّ تحدُّ من القدرةِ الفعليةِ على استيعابِ مواردِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD) واستخدامِها بكفاءة.

---

[43] توصية مأخوذة من مناقشة مجموعات التركيز التابعة لبرنامج دعم تنمية الطفولة المبكرة في سياق الأزمات (ECDiC)

[44] أرقام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) غير متوفرة لعامي 2023 و2024

وفي صدارةِ هذهِ القيود، تبرزُ مسألةُ تشتّتِ الصلاحياتِ وضعفِ التنسيق[45]. إذ تتوزّعُ المسؤوليةُ بينَ وزارةِ التربيةِ (MoE) ووزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل (MoSAL) ووزارةِ الصحة (MoH) . غيرَ أنَّ التنسيقَ، كما ذُكرَ سابقاً، لا يزالُ غيرَ منتظمٍ وغالباً ما يقتصرُ على الطابعِ الشكلي [46].

وعلى مستوى الوزاراتِ الرئيسية، تُعدُّ العملياتُ والأنظمةُ المؤسسيةُ ضعيفةً. وبالنسبةِ لوزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل(MoSAL) على وجهِ الخصوص، يتمثّلُ التحدّي الرئيسيُّ في غيابِ الإجراءاتِ والآلياتِ الفعّالة؛ إذ تستهلكُ قضايا التسجيلِ والبيروقراطيةِ والمسائلُ الطارئةُ (مثل تسوّلِ الأطفال) وقتاً كبيراً، في ظلِّ غيابِ نظامٍ متكاملٍ لتخطيطِ مخصصاتِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD)وتوزيعِها ومتابعتِها [47]. وفي الوقتِ نفسه، توجدُ فجواتٌ بينَ الاستراتيجياتِ والقدرةِ على التنفيذ. فعلى الورق، تبدو الخططُ والاستراتيجياتُ مُحكَمة[48]، إلا أنَّ فجوةً كبيرةً في التنفيذِ لا تزالُ قائمةً، حيثُ تؤدي محدوديةُ التنسيق، وغموضُ الأدوار، وانخفاضُ مستوى الأولويةِ إلى صعوبةِ تحويلِ الخططِ إلى أنشطةٍ ملموسةٍ وممولة [49].

وعلى مستوى التمويلِ والدعم الدوليّ، تتعارضُ دوراتُ التمويلِ القصيرةُ مع الأفقِ الزمنيّ الطويلِ المطلوبِ لتحقيقِ نتائجَ في تنميةِ الطفولة المبكرة [50]. فلا يزالُ التمويلُ الإنسانيُّ متعددُ السنوات (MYHF) غير شائع[51]، إذ تُخصَّصُ معظمُ البرامجِ لفتراتٍ لا تتجاوزُ ١٢ شهراً[52]، وهو ما لا يتوافقُ مع طبيعةِ التدخلاتِ في هذا المجال. ويؤدي ذلك إلى تصميمِ مشاريعَ تُظهرُ نتائجَ سريعةً خلالَ عامٍ واحد، لكنها محدودةُ الأثرِ على المدى الطويل، بدلاً من استثماراتٍ تحققُ أثراً مستداماً [53].

وعلى الصعيدِ المحلي، لا يوجدُ بندٌ واضحٌ في الموازنةِ مخصّصٌ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD)، كما لا تتوافرُ بياناتٌ منشورةٌ حولَ حجمِ الإنفاقِ الفعليّ، مما يُصعّبُ تتبّعَ تنفيذِ الواردِ وتحديدَ وجهتِها [54].

3.الآثارُ على السياسات

أ. قضايا التخصيص أو الإنفاق

كما تُظهرُ البياناتُ السابقة، فإنَّ مستوى التمويلِ العامِّ والإنسانيِّ المتاحِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD)غيرُ كافٍ بشكلٍ واضح. فقد شهدتْ الموازناتُ المجمّعةُ للوزاراتِ الثلاثِ الرئيسيةِ تراجعاً حاداً منذُ عامِ ٢٠١٠ بالدولارِ الأميركي، في حينِ لا تزالُ حصتُها من إجماليِّ الإنفاقِ العامِّ محدودةً للغاية. وقد تأثّرتْ بشكلٍ خاصٍّ وزارتا التربيةِ (MoE)والشؤونِ الاجتماعيةِ والعمل(MoSAL) ، اللتان تتحمّلانِ مسؤولياتٍ رئيسيةً في مجالاتِ التعليمِ المبكر(ECE) وحمايةِ الطفل.

ومن جهةِ التمويلِ الإنساني، تعاني خططُ قطاعاتِ التعليمِ والصحةِ والتغذيةِ والمياهِ والصرفِ الصحيّ(WASH) من نقصٍ متزايدٍ في التمويل، ولا يُخصَّصُ سوى جزءٍ محدودٍ منها بشكلٍ مباشرٍ للأطفالِ صغارِ السن. وبذلك، تتنافسُ تنميةُ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) على الواردِ ضمنَ أنظمةٍ مُرهَقةٍ أساساً، بدلاً من أن تُموَّلَ كأولويةٍ واضحة.

وفي إطارِ هذهِ الواردِ المحدودة، غالباً ما لا يتوافقُ الإنفاقُ مع متطلباتِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ في سياقاتِ الطوارئ. فكما أظهرتْ المقابلاتُ، يُركّزُ التمويلُ العامُّ والإنسانيُّ على الاحتياجاتِ العاجلةِ والمرئيةِ مثل إعادةِ تأهيلِ المدارسِ والمرافقِ الصحيةِ، ورعايةِ الإصابات، ونقلِ المياه، ومكافحةِ الأوبئة، في حينِ تُهمَّشُ بعضُ المكوناتِ الأساسيةِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ—مثل التعليمِ القائمِ على اللعب (ECE)، ودعمِ الوالدين، والتحفيزِ المبكر، والدعمِ النفسيِّ والاجتماعيّ (MHPSS)للأطفال، وتنميةِ الكوادر.

ب. سُبُلُ تحسينِ الإنفاقِ أو تنفيذِ الموازنة

في ظلِّ بيئةٍ ماليةٍ مقيّدة، تتمثّلُ الأولويةُ الفوريةُ في استخدامِ الواردِ المتاحةِ بشكلٍ أكثرَ استراتيجيةً، بدلاً من الاعتمادِ على تمويلٍ جديدٍ واسعِ النطاق. وعلى صعيدِ الماليةِ العامة، يتطلّبُ ذلك تثبيتَ وزيادةَ حصةِ موازناتِ وزاراتِ الصحةِ (MoH) والتربيةِ(MoE) والشؤونِ

---

[45] معظم المقابلات الرئيسية مع أشخاص ذوي معرفة متخصصة اتفقت على ذلك
[46] مقابلات مع أشخاص ذوي معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويتهم (2)
[47] مقابلات مع أشخاص ذوي معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويتهم (2)
[48] مقابلة مع شخص ذو معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته (1)
[49] واثق الحلاق، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025
[50] مقابلة مع شخص ذو معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته (1)
[51] المجلس النرويجي للاجئين، «الوفاء بوعد التمويل الإنساني متعدد السنوات». رابط
[52] مقابلة مع شخص ذو معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته (1)
[53] مقابلة مع شخص ذو معرفة متخصصة مع الحفاظ على سرية هويته (1)
[54] وقد عزز هذا الانطباع معظم المقابلات مع المخبرين الرئيسيين

الاجتماعيةِ والعمل(MoSAL) تدريجياً، مع تخصيصِ أجزاءٍ واضحةٍ منها لوظائفِ الطفولةِ المبكرةِ، مثل التعليمِ قبلَ المدرسي (ECE) ، وحمايةِ الطفل، وصحةِ الأمِّ والطفل، والتغذية [55].

أما على صعيدِ التمويلِ الإنساني، فيمكنُ للمانحينَ وصناديقِ التمويلِ المشتركةِ تحديدُ أهدافٍ صريحةٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD) ضمنَ مخصصاتِ التعليمِ والصحةِ والتغذيةِ والمياهِ والصرفِ الصحيّ(WASH) ، مع إعطاءِ الأولويةِ لبرامجَ متعددةِ السنواتِ تركزُ على بناءِ الأنظمة، بدلاً من المشاريعِ القصيرةِ الأجل (لسنة واحدة) [56]. على سبيلِ المثال يمكن لبرامج التعليم المبكر(ECE) المدمجة في المدارس، ومساحات الرعاية، وبرامج الرعاية الصحية الأولية التي تدعم الإرشاد الأسري والتغذية للأمهات والرضع وصغار الأطفال(MIYCN)، أن توفر منصات فعالة من حيث التكلفة لتوسيع نطاق التدخلات [57].

ويمكنُ تعزيزُ التنفيذِ والمساءلةِ من خلالِ إصلاحاتٍ بسيطةٍ وقابلةٍ للتطبيق، مثل إدخالِ «وسمٍ» خاصٍّ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) عبرَ الوزاراتِ المعنية، وربطِه بأنظمةِ التقاريرِ في القطاعاتِ الإنسانية. ومن شأنِ ذلك تمكينُ الحكومةِ والشركاءِ من تتبّعِ حجمِ التمويلِ وتوزيعِه حسبَ القطاعاتِ والمناطق [58]. كما يمكنُ تعديلُ معاييرِ التخصيصِ لإعطاءِ الأولويةِ للمناطقِ الأكثرِ حرماناً والفئاتِ الأكثرِ عرضةً للمخاطر، بما في ذلك الأطفالُ دونَ سنِّ الخامسةِ، والأطفالُ ذوو الإعاقةِ، والأطفالُ النازحون [59].
ومن شأنِ إجراءِ مراجعاتٍ سنويةٍ مشتركةٍ ضمنَ إطارِ اللجنةِ الوزاريةِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD)، بالتعاونِ مع المجموعاتِ الإنسانيةِ ذاتِ الصلة، أن يُسهمَ في ربطِ البياناتِ الماليةِ بمستوى التغطيةِ وجودةِ الخدمات [60].

وبالتوازي مع ذلك، يُعدُّ بناءُ قاعدةٍ أقوى من الأدلةِ لتحديدِ أولوياتِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD)أمراً أساسياً. إذ من شأنِ إعدادِ تحليلٍ لـ «الماليةِ العامةِ من أجلِ الأطفال» Public Finance for Children (أو الحساباتِ الوطنيةِ الخاصةِ بالأطفال) أن يُتيحَ رسمَ خريطةٍ منهجيةٍ لكيفيةِ تدفّقِ الموارِدِ العامةِ، والتمويلِ الإنساني، وموارِدِ الأسرِ نحوَ الأطفال، بما في ذلكَ المكوّناتُ الفرعيةُ الخاصةُ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ. ومن شأنِ هذا التحليلِ أن يدعمَ تحسينَ وسمِ الموازنات، وتحديدَ الأولوياتِ على مستوى المحافظاتِ بشكلٍ أوضح، وتعزيزَ جهودِ المناصرةِ لإدراجِ بنودٍ مخصّصةٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ ضمنَ الموازناتِ القطاعيةِ القائمة.
ولترسيخِ هذا النهج، يمكنُ إنشاءُ فريقٍ تقنيٍّ صغيرٍ لقيادةِ العملِ في مجالِ «الماليةِ العامةِ من أجلِ الأطفال»، على أن يكونَ مرتبطاً باللجنةِ الوزاريةِ المشتركةِ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ، بحيثُ يتولّى الإشرافَ على المنهجيات، وضمانَ استمراريةِ التحليل، وترسيخَ المناصرةِ القائمةِ على الأدلةِ ضمنَ عملياتِ اتخاذِ القرارِ في كلٍّ من الماليةِ العامةِ والاستجابةِ الإنسانية[61].

ب. مجالاتٌ مختارةٌ للتدخل

تُعدُّ الاحتياجاتُ شديدةً في جميعِ أنحاءِ سوريا—حيثُ يحتاجُ نحوُ ١٦,٥ مليونَ شخصٍ إلى المساعدة—ومن ثمَّ لا تكمنُ أهميةُ دراساتِ الحالةِ في تحديدِ «أين توجدُ الاحتياجات»، بل في تحديدِ أين تواجهُ تدفّقاتُ التمويلِ قيوداً محتملة.
ويُعدُّ شرقُ سوريا (دير الزور، الحسكة، والرقة) خياراً أولياً قوياً لدراسةِ الحالة. إذ يصعبُ على الحكومةِ المركزيةِ الوصولُ إلى هذه المناطقِ بشكلٍ منتظم، وتعتمدُ فيها عمليةُ تقديمِ الخدماتِ بدرجةٍ كبيرةٍ على القنواتِ الإنسانيةِ والجهاتِ المنفّذةِ الخارجية. وهذا ما يجعلُها بيئةً مناسبةً لرسمِ مساراتِ تدفّقِ التمويل (من المانحين/الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية إلى الشركاءِ المنفّذين ثم إلى المرافقِ أو المجتمعات)، في ظلِّ قيودِ الوصول، وانعدامِ الأمن، وتضرّرِ البنيةِ التحتية، ومحدوديةِ حضورِ الدولة. وفي الوقتِ نفسه، ونظراً لضعفِ

---

[55] يامن مصطفى، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025
واثق الحلاق، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025
نفيسة شيخوفا، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025
مراد ميثالوني، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 17 نوفمبر 2025
[56] مصطفى قاعي، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025
مراد ميثالوني، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 17 نوفمبر 2025
[57] هادي الذيب، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛
مصطفى قاعي، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛
نفيسة شيخوفا، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025
[58] مقترح مُستمد من الميزانية ومن حقيقة عدم وجود بنود ميزانية مرتبطة تنمية الطفولة المبكرة (ECD)
[59]استناداً إلى برمجة خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين (مصطفى قاعي، حذيفة الطفنكجي)
[60] واثق الحلاق، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025؛ يامن مصطفى، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ حذيفة الطفنكجي، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ مراد ميثالوني؛ مراد ميثالوني، مقابلة أجرتها شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 17 نوفمبر 2025
[61] توصية مأخوذة من مناقشة مجموعة التركيز لـبرنامج دعم تنمية الطفولة المبكرة في سياق الأزمات (ECDiC)

القدراتِ الماليةِ للدولة، قد لا تُترجَمُ الفروقُ في مستوى حضورِ الحكومة إلى اختلافاتٍ كبيرةٍ في مستوى خدماتِ تنميةِ الطفولةِ المبكرةِ (ECD).

أما خيارُ دراسةِ الحالةِ الثاني ذو القيمةِ العالية، فهو إدلب وشمالُ حلب، وذلك بسببِ التغيراتِ الجاريةِ في الديناميكيات. فقد استفادتْ هذه المناطقُ تاريخياً من وجودِ شبكةٍ كثيفةٍ من المنظماتِ غير الحكومية، ومن آلياتِ التنسيقِ عبرَ الحدودِ من خلالِ مركزِ شمالِ غربِ سوريا العاملِ من غازي عنتاب (تركيا)، مما أتاحَ استمرارَ تقديمِ الخدماتِ رغمَ غيابِ الحكومةِ المركزية. غيرَ أنَّه، ومع الانتقالِ السياسيّ وتحولِ مراكزِ السلطةِ نحوَ دمشق، بدأتِ المنظماتُ وهياكلُ التنسيقِ بالانتقالِ تدريجياً من نموذجِ العملِ القائمِ على شمالِ غربِ سوريا/غازي عنتاب إلى هيكليةٍ ترتكزُ في دمشق [62]. ويُنشئُ ذلك خطراً حقيقياً يتمثّلُ في احتمالِ تعرّضِ إدلب لانخفاضٍ أكبرَ نسبياً في مستوى الخدمات، في حالِ عدمِ انتقالِ ترتيباتِ التمويلِ والتعاقدِ والتوظيفِ والتنسيقِ بسلاسة [63].

ويُعدُّ خيارٌ ثالثٌ لدراسةِ الحالةِ هو حلب (المدينةُ وريفُها) بوصفِها نموذجاً لـ «الحجمِ والضغط». فحلبُ كبيرةٌ من حيثُ عددُ السكان، وتضمُّ سياقاتٍ متباينةً للغاية—من أحياءٍ حضريةٍ متضرّرة [64]، إلى مستوياتٍ مرتفعةٍ من النزوح[65] ، وبنيةٍ خدميةٍ مُجهَدة [66]. كما يُرجَّحُ أن تظلَّ نقطةَ جذبٍ لحركاتِ النزوحِ والعودة [67]، مما يفرضُ ضغوطاً إضافيةً على المدارس، ومراكزِ الرعايةِ الصحيةِ الأولية(PHCs)، وخدماتِ التغذية، وأنظمةِ المياهِ، والصرفِ الصحيّ، والنظافة.

أما الخيارُ الرابعُ المهمُّ لدراسةِ الحالة، فهو المحافظاتُ الساحليةُ (اللاذقيةُ وطرطوس). فقد كان الساحلُ يُنظَرُ إليه على نطاقٍ واسعٍ باعتبارِه معقلاً سياسياً واجتماعياً للنظامِ السابق، وفي ظلِّ مرحلةِ ما بعدَ الانهيار، تبرزُ مخاطرُ التهميش، وتصاعدِ التوتراتِ الاجتماعية، وتفاقمِ الأزمةِ الاقتصادية، بما قد يؤثرُ بشكلٍ مباشرٍ على تقديمِ الخدماتِ وقدرةِ الأسرِ على التكيّف [68]. كما يكتسبُ هذا السياقُ أهميةً إضافيةً في ضوءِ ما وردَ في خطةِ الاستجابةِ الإنسانيةِ (HRP)من أنَّ تصاعدَ وتيرةِ العنفِ مؤخراً في المناطقِ الساحلية [69] قد يُفاقمُ أوضاعَ السكان، ولا سيما النساءُ والأطفال، نتيجةَ النزوح [70]. وتجدرُ الإشارةُ أيضاً إلى المنصّاتِ الدوليةِ ذاتِ الصلة، ولا سيما مؤتمراتُ بروكسل «لدعمِ مستقبلِ سوريا والمنطقة»[71]، التي اضطلعتْ تاريخياً بدورٍ محوريٍّ في حشدِ الاهتمامِ السياسيّ، وتعهداتِ المانحين، والالتزاماتِ المعياريةِ في مجالاتِ التعليمِ وحمايةِ الطفلِ والتعافي المبكر، بما في ذلكَ القطاعاتُ ذاتُ الصلةِ بتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) .وعلى الرغمِ من أنَّ هذه المؤتمراتِ أسهمتْ في الحفاظِ على انخراطِ المجتمعِ الدوليّ وتعزيزِ مفهومِ المسؤوليةِ الجماعية، إلا أنَّها وجَّهتِ الموارد بشكلٍ أساسيٍّ عبرَ القنواتِ الإنسانيةِ والجهاتِ متعددةِ الأطراف، بدلاً من المؤسساتِ الخيريةِ المستقلة، ولم تُسفرْ عن إنشاءِ مسارٍ تمويليٍّ خيريٍّ عالميٍّ مخصّصٍ لتنميةِ الطفولةِ المبكرةِ(ECD) في سوريا.

من بين المؤسسات العالمية، تبرز مؤسسة الآغا خان (AKF) كحالة نادرة من الانخراط المستدام والبرامجي، إذ لديها محفظة تُقدَّر بنحو 100 مليون دولار أمريكي في سوريا[72]، تمتد لتشمل التعليم، وتنمية الطفولة المبكرة،(ECD) وتعزيز المجتمع المدني، وبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك دعم المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة. في المقابل، ساهمت تحالفات المناصرة العالمية في مجال تنمية الطفولة المبكرة، مثل مؤسسة "عالمهم"Their world " وحملة "التحرّك من أجل السنوات المبكرة" the Act Early Years campaign"[73]، بشكل أساسي من خلال وضع الأجندات والدعوة السياسية، مما ساعد على إبراز تنمية الطفولة المبكرة ضمن نقاشات التمويل العالمية، ولكن من دون وجود تشغيلي أو مالي مباشر داخل سوريا. أما اليونيسف (UNICEF)، وعلى الرغم من كونها وكالة

---

[62] منظمة اللجوء الدولية، ما بعد السقوط: إعادة بناء سوريا ما بعد الأسد رابط

[63] رؤى مستخلَصة من مقابلات أُجريت سابقًا مع عاملي منظمات غير حكوميّة في سوريا من قبل شركة كرم شعار للاستشارات المحدودة

[64] البنك الدولي، تكاليف إعادة إعمار سوريا بعد النزاع تُقدَّر بنحو 216 مليار دولار رابط

[65] المنظمة الدولية للهجرة — لمحة عن محافظة حلب، الجمهورية العربية السورية (أيلول/سبتمبر 2025) رابط

[66] المنظمة الدولية للهجرة — لمحة عن محافظة حلب، الجمهورية العربية السورية (أيلول/سبتمبر 2025) رابط

[67] المنظمة الدولية للهجرة — لمحة عن محافظة حلب، الجمهورية العربية السورية (أيلول/سبتمبر 2025) رابط

[68] تأشيرات وهجرة المملكة المتحدة، مذكّرة سياسات ومعلومات الدولة: العلويّون والمُتصوَّر أنّهم موالون للأسد، سوريا، تمّوز/يوليو 2025 (متاح) رابط

[69] تجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الأمم المتحدة أنّ العنف الذي حصل في منطقة الساحل في آذار/مارس كان واسع النطاق ومنهجيًّا، وتعرض خطوات عاجلة لمنع الانتهاكات المستقبلية واستعادة ثقة الشعب رابط

[70] العمل الإنساني 3.1-الحماية رابط

[71] المجلس الأوروبي، مجلس الاتّحاد الأوروبي، مؤتمر بروكسل التاسع لعام 2025 حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة ."رابط

[72] شبكة الآغا خان للتنمية، والإمامة الإسماعيلية تتعهّدان بتقديم 100 مليون يورو لدعم تنمية سوريا رابط

[73] مؤسسة "عالمهم" "Theirworld": بعد 12 عامًا من الحرب، لا يزال التعليم هو المفتاح للاجئين السوريين رابط

تابعة للأمم المتحدة (UN)، فهي لا تزال تعمل كقناة شبه خيرية من خلال تعبئة الموارد العالمية العامة والخاصة، وتبقى الجهة الأكثر حضورًا كمموّل وداعم مؤسسي لتنمية الطفولة المبكرة في السياق السوري[74].

وأخيرًا، فإن الاهتمام المتزايد من قبل الجهات الخليجية (وخاصة قطر[75] والمملكة العربية السعودية [76]) يُفهم بشكل أفضل باعتباره تمويلًا أو استثمارًا تقوده الدولة أو ذو طابع شبه حكومي—وغالبًا ما يرتبط بأجندات أوسع تتعلق بالجيوسياسة أو إعادة الإعمار أو البنية التحتية—وليس عملًا خيريًا منظمًا في مجال تنمية الطفولة المبكرة. ومع ذلك، قد يؤثر هذا الانخراط بشكل غير مباشر في الحيز المالي والسياسي الذي تعمل ضمنه آليات التمويل المجتمعي المحلي، والجهات الإنسانية، ومقدّمو خدمات الطفولة المبكرة من القطاع الخاص، لا سيما في ظل تراجع حجم المساعدات الدولية وازدياد التوقعات المرتبطة بـ"الاعتماد على الذات."

ج. الجداول الزمنية لتطوير الاستراتيجية

1. مراجعة وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة

تم الانتهاء من الاستراتيجية السابقة (2020–2025) ولكن لم يتم إطلاقها؛ وبعد التغيير السياسي، يجري الآن تحديثها لتتلاءم مع السياق الجديد. وقد تم تأجيل الإطلاق الأولي للاستراتيجية المحدثة (في 20 نوفمبر 2025) بعد تحديد بعض الفجوات والتوترات، وهي حاليًا قيد المراجعة بالتعاون مع عدة وزارات، ويُنظر إلى اعتمادها النهائي كفرصة مهمة لوضع مسؤوليات أوضح وبنود موازنة محددة لتنمية الطفولة المبكرة(ECD) [77].

2. ورش عمل استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة (منتصف 2025)

تفيد اليونيسف (UNICEF) بأن ورش عمل عُقدت في شهري يوليو وأغسطس، جمعت الوزارات والمديريات ومنظمات المجتمع المدني لمراجعة الاستراتيجية وتعزيز الوعي بأهمية تنمية الطفولة المبكرة(ECD). وقد استُخدمت هذه الفعاليات بالفعل لبدء تغيير الذهنيات، ويمكن تكرارها أو الاستفادة منها كمنصات للمناصرة من أجل زيادة التمويل في عام 2026 وما بعده[78].

3. دورات إعداد الموازنات الوزارية السنوية (بما في ذلك موازنة 2026)

تقوم الوزارات حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على موازناتها السنوية. وما دامت تنمية الطفولة المبكرة(ECD) غير ظاهرة بشكل كامل في هذه الموازنات، فإن كل دورة إعداد سنوية تُعد فرصة رئيسية للدفع نحو إيجاد بنود مخصصة وزيادة الاعتمادات (التخصيصات).

4. دورات تخصيص التمويل الإنساني

تُراجع الصناديق المشتركة والجهات المانحة استراتيجيات تخصيصها بشكل دوري، وتطلب أن تكون المقترحات متعددة القطاعات. وقد أُدرجت تنمية الطفولة المبكرة (ECD) في الجولات الأخيرة، لكنها ليست ضمن أعلى الأولويات. وتشكل دورات التخصيص القادمة لحظات يمكن للمدافعين فيها الدفع نحو إدماج مكونات أقوى لتنمية الطفولة المبكرة (ECD)ضمن الحزم متعددة القطاعات[79] .

5. عنقود التعليم والفريق المحلي للتعليم (LEG)

يلعب عنقود التعليم الوطني (بقيادة مشتركة مع وزارة التربية-MoE) دورًا محوريًا في تشكيل أولويات الجهات المانحة، حيث ستوجّه توصياته القطاعات والأنشطة التي ستحصل على التمويل في المرحلة المقبلة[80] . علاوة على ذلك، يجري إنشاء مجموعة تعليم محلية (LEG)جديدة بقيادة وزارة التربية(MoE) وكبرى الجهات المانحة العالمية، مما يوفر منصة جديدة يمكن من خلالها طرح تنمية الطفولة المبكرة كعنصر أساسي في إصلاحات التعليم ودعم القطاع [81]

---

[74] يامن مصطفى، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025

[75] سانا(SANA) : مسؤول قطري يؤكد التزام قطر بدعم السوريين من خلال المساعدات وخطط التنمية رابط

[76] ريليف ويب (ReflefWeb): مركز الملك سلمان للإغاثة يتجاوز 528 مليون دولار أمريكي في المساعدات الإنسانية لسوريا رابط

[77] واثق الحلاق، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 13 نوفمبر 2025؛ يامن مصطفى، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025

[78] يامن مصطفى، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025.

[79] مراد ميثالوني، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 17 نوفمبر 2025

[80] حذيفة التفنكجي، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ مصطفى قاعي، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025

[81] حذيفة التفنكجي، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025؛ يامن مصطفى، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025

6. تجدد انخراط البنك الدولي

يُنظر إلى العلاقة المتنامية بين البنك الدولي والحكومة الجديدة كفرصة متوسطة الأجل؛ فمع تصميمه لعمليات دعم قطاعات الخدمات الاجتماعية أو التعليم، يمكن للمدافعين عن تنمية الطفولة المبكرة (ECD)الدفع نحو تضمين مكونات واضحة لها ضمن البرامج الممولة من البنك [82].

د. الخلاصة

لا يزال السكان في سوريا، الذين يتسمون بتركيبة عمرية شابة، في حاجة ملحّة إلى تحسين بيئة تنمية الطفولة المبكرة .(ECD) وقد تضررت الأنظمة المعنية بصحة الأطفال وتغذيتهم وحمايتهم وتعلمهم المبكر بشكل كبير نتيجة أكثر من عقد من الصراع. وعلى الرغم من توسّع الموازنات العامة من حيث القيمة الاسمية، فإن قيمتها الحقيقية تآكلت إلى حدّ كبير بسبب التضخم وانهيار العملة، مما جعل مخصصات وزارات التربية (MoE) والصحة (MoH) والشؤون الاجتماعية والعمل (MoSAL) مجتمعة لا تتجاوز جزءًا يسيرًا من مستويات ما قبل الأزمة. وتبقى هذه المخصصات أقل بكثير مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، في ظل استمرار تفاقم الضغط على الخدمات العامة المُرهَقة.

توفّر المراجعة الجارية للاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة(ECD) ، منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، فرصةً لتوضيح الأدوار المؤسسية، وتعزيز التنسيق بين الوزارات، وترسيخ تنمية الطفولة المبكرة بشكل أكثر استدامة ضمن الموازنات المستقبلية.
ومع ذلك، تتزامن هذه الفرص مع قيود كبيرة، تشمل محدودية القدرة على التنفيذ، وضعف أنظمة المساءلة، وعدم اتساق آليات التنسيق، وغياب شبه كامل للمعلومات الشفافة والمفصّلة حول التمويل العام.والأهم من ذلك، أن غياب بند مخصص لتنمية الطفولة المبكرة (ECD)، أو آلية منهجية لتتبّع الإنفاق عبر القنوات الحكومية والإنسانية، يعني أن السلطات والشركاء لا يستطيعون تحديد مسارات تدفق الموارد أو ضمان وصولها إلى الأطفال الأصغر سنًا والأكثر هشاشة.

في المحصلة، يظل حجم الاحتياجات يفوق بكثير حجم التمويل المتاح، إلا أن هناك خطوات عملية يمكن أن تحسّن النتائج بشكل ملموس. فتعزيز التنسيق—أفقيًا بين الوزارات وعموديًا عبر المستويات الإدارية—يمكن أن يسهم في الحد من الازدواجية وسد الفجوات الرئيسية في الخدمات. كما أن زيادة الشفافية واستعادة نظم التقارير المالية العامة تدريجيًا من شأنهما تمكين الشركاء من مواءمة جهودهم بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية، والعمل المشترك نحو تعزيز تخصيصات موازنة أكثر عدالة .كذلك، فإن إعطاء الأولوية للاستخدام الاستراتيجي للموارد القائمة والإضافية في مجال تنمية الطفولة المبكرة (ECD) يمكن أن يساعد في ضمان استمرارية الخدمات الأساسية، حتى في فترات القيود المالية.

ويمكن لهذه التدابير أن تسهم في ضمان عدم تحميل الأطفال الأصغر سنًا العبء الأكبر لعدم الاستقرار الممتد. ومن خلال تحسين التنسيق، وتعزيز الشفافية، وتوجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية، يمكن لسوريا أن تبدأ في وضع الأسس لتحسين نتائج البقاء والنمو والتعلّم في السنوات القادمة.

[82] يامن مصطفى، مقابلة أُجريت بواسطة شركة كرم شعار الاستشارية المحدودة، عبر الإنترنت، 12 نوفمبر 2025

الاستجابة للطوارئ، ومكافحة الأوبئة، وإدارة الأمراض غير السارية(NCD) ، مما يؤدي إلى تهميش خدمات صحة الأم والطفل، وكذلك خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.(MHPSS)

أما في قطاع التغذية، فلا تزال البرامج تواجه صعوبات في توسيع نطاق خدمات الوقاية والعلاج الأساسية، لا سيما للأطفال دون سن الثانية، حيث أدى نقص التمويل إلى إغلاق عدد من مراكز الاستقرار وتراجع عمل الفرق الجوالة.

كما تسهم طبيعة التمويل الإنساني قصير الأجل—والذي غالبًا ما يقتصر على منح تمتد لعام واحد—في توجيه التدخلات نحو تحقيق نتائج سريعة وسهلة القياس والإبلاغ، مثل أعمال إعادة التأهيل أو تنفيذ عمليات التوزيع، على حساب الاستثمارات طويلة الأمد. ويشمل ذلك مجالات حيوية مثل تنمية الكوادر البشرية، وتعزيز أنظمة الكشف والفحص المبكر، وبرامج دعم التربية الوالدية.

ونتيجة لذلك، ورغم أن جزءًا من هذا الإنفاق يساهم في إرساء بعض مقومات تنمية الطفولة المبكرة، إلا أنه يظل غير منسجم بالقدر الكافي مع أكثر النهج فعالية واستدامة في هذه المرحلة. وعليه، فإن تمويل تنمية الطفولة المبكرة يحقق مستوى فعالية جزئيًا فقط على صعيد النتائج.

4. العدالة

يتسم نمط تقديم الخدمات بعدم مساواة ملحوظة في مستوى العدالة بين فئات الدخل المختلفة، والمناطق الجغرافية، والأوضاع الاجتماعية. وتبرز الفجوات الجغرافية بشكل حاد، لا سيما في شمالي غرب وشمالي شرق سوريا، حيث أدّت تداعيات النزاع، وتراجع التمويل—بما في ذلك التمويل الأميركي—وتفكك منظومات الخدمة إلى تآكل كبير في توافر خدمات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة(WASH) ، رغم تزايد الاحتياجات.

وتظل تغطية خدمات التغذية ضعيفة بشكل خاص في محافظات السويداء، الحسكة، الرقة، دير الزور، ريف دمشق، ودرعا، إضافة إلى الجيوب صعبة الوصول ضمن محافظات حماة، حمص، إدلب، وحلب. كما أن الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء والمياه والصرف الصحي في محافظات مثل حلب، الحسكة، دير الزور، وأجزاء من الساحل، دفعت العديد من المجتمعات إلى الاعتماد على مصادر مياه غير مأمونة أو على خدمات محدودة للغاية.

وتُفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من حدة هذه الفجوات. فقد ظلّ قطاع رياض الأطفال والتعليم ما قبل الابتدائي يعتمد بدرجة كبيرة على مؤسسات خاصة قائمة على الرسوم، ما أدى فعليًا إلى إقصاء الأسر ذات الدخل المحدود، لا سيما في المناطق الريفية وأوساط النازحين. وفي ظل التدهور الاقتصادي الراهن، تضطر العديد من الأسر إلى سحب أطفالها من المدارس أو تأجيل تسجيلهم، خصوصًا في البيئات الأكثر هشاشة ومنخفضة الدخل.

تُضيف أوضاع النزوح طبقةً إضافية من الإقصاء وعدم المساواة. فغالبًا ما يواجه النازحون داخليًا، ولا سيما في المخيمات والتجمعات غير الرسمية، صعوبات أكبر في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة .(WASH) كما تواجه الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة حواجز مضاعفة تحدّ من استفادتهم من هذه الخدمات. أما اللاجئون في الخارج—الذين يتجاوز عددهم ستة ملايين—فيتأثرون بسياسات الدول المضيفة المقيّدة، وتصاعد مظاهر كره الأجانب، فضلًا عن عدم استقرار أنظمة الدعم المقدمة لهم.

وفي سياق تنمية الطفولة المبكرة (ECD)، يفضي ذلك إلى واقع شديد التفاوت، حيث يكون الأطفال الأصغر سنًا، والأكثر فقرًا، والأبعد جغرافيًا، والأكثر عرضة للنزوح، هم الأقل حظًا في الوصول إلى خدمات مستدامة وذات جودة.

5. الشفافية

تظل مستويات الشفافية منخفضة للغاية، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق القطاعي والإنفاق المرتبط بتنمية الطفولة المبكرة. إذ لا تنشر الحكومة بشكل منتظم وثائق الموازنة التفصيلية أو الحسابات الختامية، كما أن جزءًا معتبرًا من الإنفاق كان يُدرج تاريخيًا ضمن بنود "غير مخصصة" — بلغت نحو 15% في عام 2010 — وتشمل فئات غير واضحة، مثل بعض أوجه الإنفاق العسكري الممولة عبر صندوق الدين العام. ورغم تسجيل تحسن عددي محدود في هذا الجانب، لا تزال التصنيفات الأساسية للإنفاق تفتقر إلى الوضوح والشفافية الكافيين.

وعلى مستوى القطاعات، تبقى درجة التفصيل محدودة. فعلى الرغم من نشر الأرقام الإجمالية لقطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية عبر الجريدة الرسمية، لا تتوفر بيانات مفصلة حول الإنفاق الموجّه إلى مجالات محددة ذات صلة مباشرة بتنمية الطفولة المبكرة، مثل التعليم ما قبل الابتدائي، والصفوف الأولى، وحماية الطفل، وصحة الأم والطفل، والتغذية. كما تتسم النفقات المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة بالتشتت عبر بنود متعددة—تشمل التعليم، والصحة، والمساعدات الاجتماعية، والإعاقة، والدعم—من دون وجود تصنيف موحّد أو بند مخصص لهذا المجال.

ومنذ بدء المرحلة الانتقالية، لم يطرأ تحسّن ملموس على مستوى الشفافية. إذ تواصل الحكومة العمل وفق ترتيبات مؤقتة تُعرف بـ"نظام الاثني عشر"، وبينما أُشير إلى بعض المناقشات المحلية للموازنات (كما في حلب)، لم تُنشر الموازنة العامة الكاملة لعام 2025، كما لا تتوفر معلومات كافية بشأن الموازنات التكميلية المتوقعة أو موازنة عام 2026.

وفي ضوء ذلك، ومن منظور تنمية الطفولة المبكرة، يبقى مستوى الشفافية شديد الانخفاض؛ إذ يتعذر تحديد حجم الموارد التي تُخصَّص أو تُنفَق فعليًا على هذا القطاع، كما يصعب الربط بشكل منهجي وذي معنى بين التدفقات المالية الحكومية والإنسانية.

6. المساءلة

توجد هياكل رقابية رسمية، لكن المساءلة العملية عن الإنفاق على تنمية الطفولة المبكرة ضعيفة للغاية. فالهيئة المركزية للرقابة المالية تراجع الحسابات العامة، لكنها تتبع للسلطة التنفيذية، ولا تُنشر نتائج تقاريرها. أما الرقابة البرلمانية، فعلى الرغم من أنها منصوص عليها رسمياً، فقد كانت محدودة جداً أثناء الصراع وبعده؛ ووفقاً للإعلان الدستوري، يُفترض أن يؤدي مجلس الشعب دوراً رقابياً أقوى، إلا أنه لم يُشكَّل بعد، مما يترك فجوة كبيرة في عمليات التدقيق والمساءلة.

ولا يمكن تتبّع الإنفاق على تنمية الطفولة المبكرة بأي شكل فعّال، إذ لا تُوسَم المخصصات بهذا التصنيف، ما يجعل من المستحيل على الحكومة أو الشركاء متابعة الإنفاق عبر قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية أو الإدارات المحلية. ولا يوجد أي آلية عامة لتتبع الأموال من مصادرها الوطنية أو الخارجية وصولاً إلى نقاط تقديم الخدمة مثل المدارس أو المراكز الصحية أو مساحات تنمية الطفولة المبكرة المجتمعية.

وفي جانب المساعدات، تعاني المساءلة من التفتت أيضاً. فالمتبرعون ووكالات الأمم المتحدة يعتمدون على أنظمة التبليغ الخاصة بهم، والتي توفّر مستوى معيناً من الشفافية في المشروعات الإنسانية لكنها غير مدمجة ضمن نظم المالية العامة الوطنية. وتُظهر عمليات خفض التمويل المفاجئة ـــ مثل القرارات الأميركية الأخيرة التي أثّرت على قطاعي الصحة والتغذية ـــ كيف يمكن أن يواجه المستفيدون توقفاً فورياً في الخدمات دون وجود إطار مشترك لإدارة الصدمة أو ضمان استمرارية الخدمات الأساسية لتنمية الطفولة المبكرة.

وبالنسبة لتنمية الطفولة المبكرة، يعني ذلك أنه لا يمكن الإجابة على الأسئلة الأساسية للمساءلة— كم يُنفق، وأين، ومن، وبأي نتائج. فالهياكل اللازمة لمتابعة الالتزامات المالية في هذا المجال وإنفاذها تكاد تكون غائبة تمام

الملحق 2: الوثائق المتعلقة بالمركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة

1. القانون رقم (17) لعام 2012

المتضمن إحداث المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة

القانون رقم (17) لعام 2012
المتضمن إحداث المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة
رئيس الجمهورية
بناءً على أحكام الدستور،
وعلى ما أقرّه مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1433/5/5 هـ الموافق لـ 2012/3/28 م،
يصدر ما يلي:

الفصل الأول: التعاريف

المادة (1):

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المبينة إلى جانب كل منها:

- الوزارة: وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية .
- الوزير: وزير التربية في الجمهورية العربية السورية .
- المجلس: مجلس إدارة المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة .
- المدير: مدير المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة .
- المركز: المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة .
- اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .
- المنطقة العربية: الدول العربية المدرجة ضمن التقسيم الإقليمي لليونسكو .

الفصل الثاني: إحداث المركز

المادة (2):

يُحدث في الجمهورية العربية السورية مركز إقليمي يُسمّى «المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة»، يكون مقره في مدينة دمشق، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويرتبط بالوزير.

الفصل الثالث: أهداف المركز ومهامه

المادة (3):

أ- أهداف المركز:

يهدف المركز إلى تحقيق ما يلي:

1. بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وتعزيز التعاون، وتطوير الشبكات المعنية بتبادل المعرفة المتخصصة في هذا المجال .
2. الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة وأهداف التعليم للجميع .
3. تدريب الكوادر العاملة في الوزارات والجهات المعنية برعاية وتعليم الطفولة المبكرة في المنطقة على عمليات صنع السياسات، بما يتيح تنفيذ برامج تدريب أثناء الخدمة .

ب- مهام المركز:

يتولى المركز المهام الآتية:

1. تعزيز الوعي في المنطقة بالقضايا الأساسية المرتبطة بتنمية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة .
2. تدريب المدربين بهدف تطوير قدرات القوى العاملة في مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، مع إعطاء أولوية خلال السنوات الأولى للمعلمين المتخصصين في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي .
3. تيسير الوصول إلى المعلومات المهنية والفنية باللغة العربية المتعلقة بصياغة السياسات التعليمية، ودعم بناء قدرات القوى العاملة في بلدان المنطقة في مجالات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة .
4. تدريب الكوادر المهنية والأكاديمية في المنطقة على البحث التطبيقي من خلال أنشطة التقصي والتحليل، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة لبلدان المنطقة العربية .

الفصل الرابع: مجلس الإدارة

المادة (4):

أ- إدارة المركز:

تتولى إدارة المركز:

1. مجلس إدارة تُحدَّد مهامه وفق أحكام هذا القانون، ويُجدَّد كل سنتين .
2. مدير للمركز تُحدَّد مهامه في النظام الداخلي للمركز .

ب- يتألف مجلس الإدارة من:

1. الوزير، رئيسًا للمجلس، ممثلًا عن الحكومة .
2. معاون الوزير المختص، عضوًا .
3. المدير، عضوًا .
4. ممثل عن الدول الأعضاء التي تقدمت بطلبات عضوية، عضوًا .
5. ممثل عن المدير العام لليونسكو، عضوًا .
6. ممثل عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي، عضوًا .

ج -يجوز للمجلس دعوة من يراه مناسبًا لحضور اجتماعاته دون أن يكون له حق التصويت.

المادة (5):

أ- يتولى مجلس الإدارة المهام الآتية:

1. إقرار البرامج الإقليمية متوسطة وطويلة الأجل للمركز .
2. إقرار خطة عمل المركز .
3. دراسة مشروع الموازنة السنوية للمركز تمهيدًا لاعتمادها من الجهات المختصة .
4. دراسة التقارير السنوية المقدمة من المدير .
5. إقرار الأنظمة واللوائح الخاصة بالمركز، وتحديد الإجراءات المالية والإدارية وفق القوانين والأنظمة النافذة .
6. اتخاذ القرار بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الإقليمية والمنظمات الدولية في أنشطة المركز .

ب -لا تكون اجتماعات المجلس قانونية إلا بحضور أكثرية أعضائه، بمن فيهم الرئيس، وفي حال غيابه يترأس الجلسة معاون وزير التربية المختص.

المادة (6):

يجتمع المجلس في دورة عادية كل ستة أشهر (مرتين سنويًا)، ويجوز عقد دورة استثنائية بدعوة من الرئيس أو بناءً على طلب المدير العام لليونسكو أو ثلث أعضاء المجلس.

المادة (7):

الوزير هو الآمر بالصرف والتصفية ودفع جميع نفقات المركز.

المادة (8):

يكون للمركز موازنة مستقلة تُصدر بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة وزارة المالية، وتشمل جميع الإيرادات والنفقات، وتحقق التوازن بينهما، وتشكل وحدة محاسبية مستقلة. وتتكون إيراداتها من المصادر الآتية:

1. الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة .
2. الرسوم المستوفاة من رياض الأطفال التابعة للمركز .
3. الدورات والأنشطة المدفوعة التي ينفذها المركز .
4. المنح والتبرعات والهبات والأوقاف المقدمة وفق القوانين والأنظمة النافذة، وتُعفى من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية .
5. المساهمات المقدمة من المنظمات الدولية .
6. أي إيرادات أخرى يجيزها القانون والأنظمة النافذة .

الفصل الخامس: الجهاز الإداري والفني

المادة (9):

يُعدّ المركز جهة عامة ذات طابع إداري، وتصدر أنظمته الداخلية بقرار من الوزير، متضمنة هيكله الإداري ومهام وصلاحيات العاملين فيه، كما تصدر أنظمته المالية بقرار من الوزير بالتنسيق مع وزير المالية.

المادة (10):

يُصدر ملاك المركز بمرسوم.

المادة (11):

يخضع العاملون في المركز لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (50) لعام 2004، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم (92) لعام 1959 وتعديلاتهما.

الفصل السادس: الأحكام الانتقالية والنهائية

المادة (12):

يجوز للوزير تكليف باحثين من خارج المركز للقيام بالمهام التي تقتضيها طبيعة عمله، وتُحدَّد أجورهم بقرار من مجلس الإدارة بالتنسيق مع وزارة المالية.

المادة (13):

يجوز للمركز إحداث رياض أطفال نموذجية تابعة له عند الحاجة، ويُنظَّم عملها إداريًا وماليًا في الأنظمة الداخلية والمالية للمركز.

المادة (14):

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في دمشق بتاريخ 1433/5/6 هـ الموافق لـ 2012/3/29 م

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

2. الاتفاقية مع اليونيسكو

اتفاق

بين

حكومة الجمهورية العربية السورية

و

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

بشأن إنشاء مركز إقليمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الدول العربية، في الجمهورية العربية السورية بوصفه مركزاً من الفئة (٢) يعمل تحت رعاية اليونسكو

إن حكومة الجمهورية العربية السورية

و

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،

بناء على القرار ٢٩م/٨ الذي شدد فيه المؤتمر العام لليونسكو على الحاجة إلى بناء القدرات فيما يخص برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وبالنظر إلى أن المؤتمر العام قد أذن للمدير العام بإبرام اتفاق مع حكومة الجمهورية العربية السورية وفقاً للمشروع الذي عرض على المؤتمر العام،

ورغبة منهما في تحديد الأحكام والشروط التي تحكم إطار تعاون اليونسكو مع المركز المذكور في هذا الاتفاق،

قد اتفقا على ما يلي:

المادة ١- التعاريف

١- تشير كلمة " اليونسكو" في هذا الاتفاق إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢- تشير كلمة "الحكومة " إلى حكومة الجمهورية العربية السورية.

٣- تشير كلمة "المركز" إلى المركز الإقليمي المقترح للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الدول العربية.

٤- تشير كلمة " المنطقة العربية " إلى الدول العربية المذكورة في تحديد المناطق الخاص باليونسكو.

المادة ٢ – الإنشاء

تتعهد الحكومة بأن تتخذ، خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، أي تدابير قد يستوجبها إنشاء المركز الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو في دمشق، بالجمهورية العربية السورية.

المادة ٣- الغرض من الاتفاق

الغرض من هذا الاتفاق هو تحديد الأحكام والشروط التي تحكم التعاون بين اليونسكو والحكومة المعنية، وكذلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بالنسبة إلى الطرفين.

المادة ٤- الوضع القانوني

٤-١- المركز كيان مستقل عن اليونسكو.

٤-٢- تضمن الحكومة أن يتمتع المركز، في أراضي الجمهورية العربية السورية، بالاستقلالية الوظيفية الضرورية له لتنفيذ أنشطته، وبالأهلية القانونية اللازمة للقيام بما يلي:

- التعاقد؛
- واتخاذ الإجراءات القانونية؛
- واقتناء ممتلكات منقولة وممتلكات عقارية والتصرف بها.

المادة ٥- الميثاق التأسيسي

يجب أن يحتوي الميثاق التأسيسي للمركز على أحكام تصف بدقة ما يلي:

(أ) الوضع القانوني الذي يكفل للمركز، بموجب النظام القانوني الوطني، الأهلية القانونية الضرورية له لأداء مهامه، وتلقي الأموال، والحصول على مدفوعات لقاء الخدمات التي يقدمها، واقتناء كل ما يلزمه من وسائل لتسيير شؤونه؛

(ب) بنية لإدارة المركز تتيح تمثيل اليونسكو داخل هيئته الإدارية.

المادة ٦- المهام/الأهداف

تتمثل أهداف المركز في ما يلي:

(أ) بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز التعاون، وتدعيم الشبكات لنقل المعارف الخاصة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛

(ب) المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛ وفي تحقيق أهداف التعليم للجميع، الواردة في إطار عمل داكار، بحلول عام ٢٠١٥؛

(جـ) تدريب كبار المسؤولين في وزارات التربية وغيرها من الوزارات والوكالات ذات الصلة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة (وزارات الصحة والرعاية الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع الأهلي) على عمليات رسم السياسات، بطرائق تتيح توفير دورات تدريبية أثناء العمل.

وتتمثل مهام المركز فيما يلي:

(أ) تيسير الوعي داخل وزارات التربية في المنطقة بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بتنمية الرعاية والتربية في الطفولة المبكرة والتي تتسم بالأولوية بالنسبة إلى بلدان المنطقة؛

(ب) " تدريب المدربين " من أجل الارتقاء بقدرات القوى العاملة في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع إيلاء اهتمام خاص على سبيل الأولوية خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة، للمعلمين المختصين في التعليم قبل الابتدائي؛

(جـ) تيسير الانتفاع بمعلومات مهنية تقنية باللغة العربية تتعلق بقضايا إعداد السياسات التربوية، وكذلك بقضايا الارتقاء بقدرات القوى العاملة في بلدان أخرى من المنطقة، مما يتعلّق بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛

(د) تدريب القوى العاملة المهنية والأكاديمية الإقليمية المعنية بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على البحوث التطبيقية عن طريق تقصي الحقائق والقيام بأنشطة تحليلية، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة لبلدان المنطقة العربية.

المادة ٧– مجلس الإدارة

١– يتولى توجيه المركز والإشراف عليه مجلس إدارة يتجدد كل سنتين ويتألف من:

(أ) ممثل للحكومة أو من يعين لتمثيله؛

(ب) ممثل للدول الأعضاء التي أرسلت إلى المركز إخطاراً بطلب العضوية طبقاً لأحكام المادة (١٠– ٢) أدناه، و أعربت عن اهتمامها بأن تكون ممثلة في المجلس؛

(جـ) ممثل للمدير العام لليونسكو.

٢– وسيترأس مجلس الإدارة وزير التربية في الجمهورية العربية السورية، الذي يكون أيضا ممثلاً للحكومة على النحو المحدد في الفقرة ٧–١ (أ).

٣- يقوم مجلس الإدارة بالمهام التالية:

(أ) الموافقة على برامج المركز للأجلين المتوسط والطويل؛

(ب) الموافقة على خطة العمل والميزانية السنويتين للمركز، بما في ذلك جدول الموظفين؛

(جـ) دراسة التقارير السنوية التي يقدمها إليه مدير المركز؛

(د) اعتماد القوائم واللوائح الخاصة بالمركز، وتحديد الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون موظفي المركز وفقاً للقوانين المرعية في البلد المعني؛

(هـ) البت في مسألة مشاركة المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية والمنظمات الدولية في أعمال المركز.

٤- يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية في آجال منتظمة بواقع اجتماع واحد على الأقل في كل سنة تقويمية. ويجتمع المجلس في دورة استثنائية إذا دعاه رئيسه إلى الانعقاد، وذلك بناء على مبادرة منه أو بناءً على طلب يقدمه المدير العام لليونسكو أو ثلثا أعضائه.

٥- يعتمد مجلس الإدارة نظامه الداخلي. وتقوم الحكومة واليونسكو بتحديد الإجراءات التي تتبع في اجتماعه الأول.

المادة ٨- مساهمة اليونسكو

١- يمكن لليونسكو أن تقدم، عند الاقتضاء، مساهمة تكون على شكل مساهمة تقنية في أنشطة برامج المركز، على نحو يتفق مع الغايات والأهداف الإستراتيجية لليونسكو، وذلك عن طريق:

(أ) تقديم مساهمة خبرائها في مجالات تخصص المركز؛

(ب) إجراء عمليات تبادل مؤقت للموظفين، على أن يبقى الموظفون المعنيون مدرجين في كشوف مرتبات المنظمات التي توفدهم؛

(جـ) إعارة بعض موظفيها بصورة مؤقتة إذا ما قرر المدير العام ذلك بصفة استثنائية، وسوغه تنفيذ نشاط أو مشروع مشترك في إطار إحدى الأولويات الإستراتيجية للبرنامج.

٢- في جميع الحالات المذكورة أعلاه، لا تقدم هذه المساهمة إلا في إطار ما ينص عليه برنامج وميزانية اليونسكو. وستوفر المنظمة للدول الأعضاء كشفاً عن الحسابات المتعلقة باستخدام الموظفين والتكاليف ذات الصلة.

المادة ٩- مساهمة الحكومة

١- توفر الحكومة جميع الموارد المالية والعينية الضرورية لإدارة المركز وتشغيله على النحو السليم.

٢- تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) أن تضع تحت تصرف المركز كل ما يلزمه من مرافق لتحقيق أهدافه وأداء مهامه؛

(ب) أن تتحمل كامل مسؤولية صيانة مبنى المؤسسة بوصفها مركزاً من الفئة (٢) يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

(جـ) أن تساهم أو تؤمن المساهمة الإقليمية في المركز بالمبلغ اللازم لتغطية تكاليف الترميم والتشغيل والصيانة؛

(د) أن تضع في متناول المركز الموظفين الإداريين اللازمين لأداء مهامه، على أن يتألف هؤلاء من فريق أساسي يضم موظفي دعم وباحثين يستخدمون لفترة مؤقتة أو يعملون بوقت جزئي، بالإضافة إلى فريق خاص بالمكتبة مؤلف من ٥ إلى ١٠ أشخاص، في أي وقت كان.

المادة ١٠-المشاركة

١- يشجع المركز مشاركة الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها ممن يرغبون في التعاون مع المركز بدافع اهتمامهم المشترك بأهدافه.

٢- ترسل الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها ممن يرغبون في المشاركة في أنشطة المركز على النحو المحدد في هذا الاتفاق، إخطاراً بهذا المعنى إلى المركز. ويبلغ المدير طرفي الاتفاق والدول الأعضاء الأخرى بتسلم مثل هذه الإخطارات.

المادة ١١- المسؤولية

لما كان المركز مستقلاً من الناحية القانونية عن اليونسكو، فإن المنظمة غير مسؤولة من الناحية القانونية عن أي فعل يقوم به المركز أو لا يقوم به، كما لا تخضع لأي إجراء قانوني نتيجة لذلك ولا تتحمل إزاءه أي التزامات من أي نوع، مالية كانت أو غير مالية، باستثناء ما تنص عليه صراحة أحكام هذا الاتفاق.

المادة ١٢- التقييم

١- يجوز لليونسكو أن تجري، في أي وقت، تقييماً لأنشطة المركز بغية التحقق مما يلي:

(أ) إذا كان المركز يسهم إسهاماً ملموساً في تحقيق الأغراض الاستراتيجية لليونسكو؛

(ب) إذا كانت الأنشطة التي يضطلع بها المركز بالفعل تتطابق مع الأنشطة المبينة في هذا الاتفاق.

٢- تتعهد اليونسكو بموافاة الحكومة، في أقرب وقت ممكن، بتقرير عن أي تقييم تجريه بشأن المركز.

٣- يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب، على ضوء نتائج أي تقييم يتم إجراؤه، تعديل مضمون هذا الاتفاق أو إنهاءه طبقاً لما تنص عليه المادتان (١٦و١٧).

المادة ١٣ – استخدام اسم اليونسكو وشعارها

١- يجوز للمركز أن يشير إلى علاقته مع اليونسكو. ويمكنه بالتالي أن يتبع اسمه بعبارة " يعمل تحت رعاية اليونسكو ".

٢- يرخص للمركز باستخدام شعار اليونسكو أو صيغة منه كعلامة مميزة في أوراقه ووثائقه وفقاً للشروط التي حددتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.

المادة ١٤ – دخول الاتفاق حيز النفاذ

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد توقيع الطرفين المتعاقدين عليه، وعندما يكون قد أخطر أحدهما الآخر كتابة باستكمال جميع الإجراءات الرسمية المطلوبة لهذا الغرض بموجب القوانين الداخلية للجمهورية العربية السورية والنظم الداخلية لليونسكو. ويعتبر تاريخ تسلم الإخطار الأخير تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

المادة ١٥ – مدة الاتفاق

يبرم هذا الاتفاق لفترة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ دخوله حيز النفاذ، وسيعتبر ممدداً ما لم يقدم أحد الطرفين على إنهائه صراحة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١٦).

المادة ١٦- إنهاء الاتفاق

١- يحق لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الاتفاق من جانب واحد.

٢- يصبح الإنهاء نافذاً بعد مضي (٦٠) يوماً على تاريخ تسلم أحد الطرفين المتعاقدين إخطار الإنهاء الموجه إليه من الطرف الآخر.

المادة ١٧ – تعديل الاتفاق

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالتراضي بين الحكومة واليونسكو.

المادة ١٨ – تسوية الخلافات

١- يعرض أي خلاف ينشأ بين اليونسكو والحكومة المعنية بشأن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه، في حال تعذر حله بالتفاوض أو بأي طريقة أخرى مناسبة يتفق عليها الطرفان، على هيئة تحكيم لاتخاذ قرار نهائي بشأنه. وتتألف هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء يعين ممثل الحكومة أحدهم، ويعين المدير العام لليونسكو ثانيهم. ويقوم هذان المحكمان بتعيين المحكم الثالث الذي سيترأس هيئة التحكيم. وإذا تعذر على المحكمين الاتفاق على اختيار المحكم الثالث يمكن لليونسكو استخدام إحدى الطرق القانونية المعتمدة لديها في هذا المجال.

٢- يكون قرار هيئة التحكيم نهائياً.

وإثباتاً لما تقدم، وقع الممثلان المذكوران أدناه على هذا الاتفاق.

حرر في نسختين باللغة الانكليزية ونسختين باللغة العربية في السبت ٢٤ / ٤ /٢٠١٠

عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

السيدة إيرينا بوكوفا
المدير العام لليونسكو

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية

الدكتور علي سعد
وزير التربية

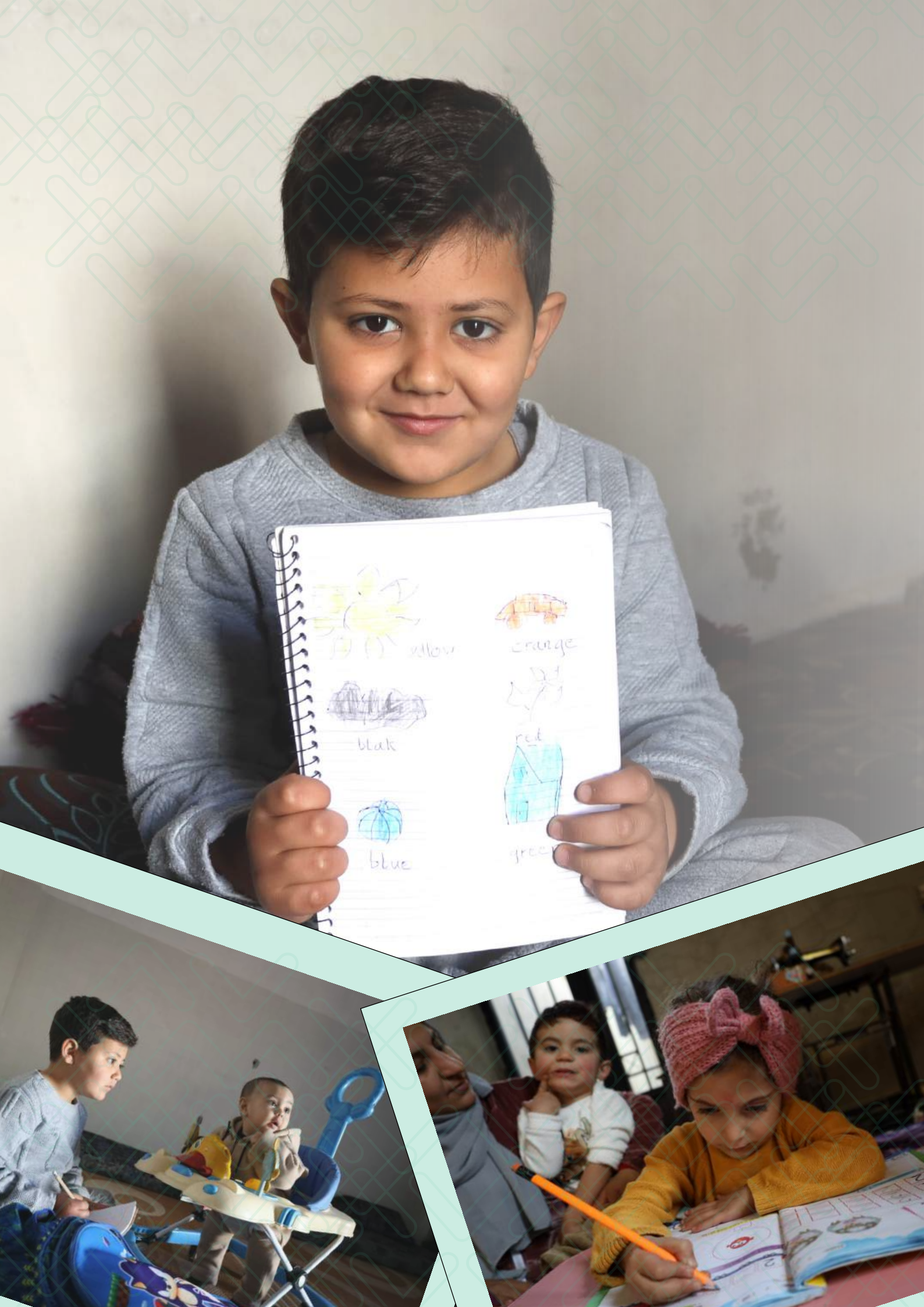
blak
blue

Website: movingmindalliance.org
Linkedin: Moving Minds Alliance
X: MovingMindsECD
Youtube: MovingMindsAllianceECD